



مركز الملك عبد العزيز
للحوار الوطني

عشرون قاعدة فقهية تُشكل حواراتك

أ.د. محمد بن عبدالعزيز المبارك

رسائل
في الحوار



عشرون قاعدة فقهية تُشكل حواراتك

أ.د. محمد بن عبدالعزيز المبارك

٢٠١٤/هـ / ١٤٣٥ م

مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
المبارك، محمد بن عبدالعزيز
عشرون قاعدة فقهية .. تشكل حواراتك،
محمد بن عبدالعزيز المبارك الرياض، ١٤٣٤هـ
١٧ × ٢١ سم (سلسلة رسائل في الحوار: ١٨)
ردمك: ٥-٧-٠٧-٨١٣٥-٦٠٣-٩٧٨
١ - أدب الحوار ٢- القواعد الفقهية أ - العنوان ب- السلسلة
ديوي: ١٧٧, ٢ ١٩٩٣/١٤٣٥

الطبعة الخامسة، ١٤٣٨هـ
رقم الإيداع: ١٩٩٣/١٤٣٥
ردمك: ٥-٧-٠٧-٨١٣٥-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة
مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
الرياض، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م
ص.ب. ٨٩٨٦٦ ، الرياض ١١٦٩٢
البريد الإلكتروني: rs@kacnd.org
www.kacnd.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرف العام

معالي الأستاذ: فيصل بن عبدالرحمن بن معمر

نائب المشرف العام

الدكتور: فهد بن سلطان السلطان

هيئة التحرير

- | | |
|--------|----------------------------------|
| رئيساً | أ. د. عبدالله بن إبراهيم الطريقي |
| عضواً | أ. د. عبدالله بن حسين الخليفة |
| عضواً | أ. د. محمد بن عبدالعزيز الحيزان |
| عضواً | د. خالد بن عبدالكريم البكر |
| عضواً | د. محمد بن عبدالله الشويعر |
| عضواً | د. فاطمة بنت محمد القرني |
| عضواً | د. نوال بنت عبدالعزيز العيد |
| عضواً | د. وفاء بنت حمد التويجيري |
| عضواً | أ. فاطمة بنت فيصل العتيبي |

إدارة التحرير

- أ. متعب بن سلمان الشمري
- أ. عبدالله بن ناصر الخريف
- أ. خلود بنت محمد الجبران
- أ. لطيفة بنت سالم المنيع
- أ. أسماء بنت عبدالله العبد الواحد

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	المحتويات
١٠	المقدمة
١٧	المدخل التمهيدي
١٨	المطلب الأول: تعريف الحوار والقواعد الفقهية
٢١	المطلب الثاني: لمحة عن أهمية الحوار وأهدافه
٢٧	المبحث الأول: مقومات الحوار.
٦١	المبحث الثاني: وسائل الفهم في الحوار
٨٧	المبحث الثالث: معوقات الحوار
١٠٧	الخاتمة
١١١	قائمة المصادر والمراجع.

تصدير

الحمد لله حمداً تقتضيه نعمه وآلؤه، والصلوات والطيبات والتسليمات على النبي المختار، محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد:

جاء في أهداف تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع من خلال عدة برامج منها: اللقاءات، والندوات، والتدريب، والدراسات والبحوث.

ومن هنا عُني المركز بنشر كثير من المطبوعات التي تنسجم مع رسالته، وتحقق أهدافه.

وسلسلة رسائل في الحوار هي واحدة من المشروعات الفكرية التي أطلقها المركز، لتستهدف شرائح المجتمع كافة، ولذا رُوِيَ فيها سهولة العبارة، ووضوح المعنى.

ولما ينطوي عليه هذا المشروع من أبعاد ثقافية وفكرية نبيلة تلقى هذه الرسائل تفاعلاً إيجابياً من لدن الباحثين، حسب تنوع تخصصاتهم، الأمر الذي يدفع المركز إلى مزيد من الاهتمام بمثل هذه المطبوعات، ويضاعف - في الوقت نفسه - مسؤولياته تجاه المجتمع، في ظل دعم الدولة لجهود المركز ونشاطاته..

وهذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ هو أحد ثمار هذه السلسلة والذي يحمل عنوان: (عشرون قاعدة فقهية .. تشكل حواراتك).

فللكاتب منا جزيل الدعاء والثناء، وللقارئ الكريم وافر الود والتقدير

والله من وراء القصد ..

هيئة التحرير

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
والصلاة والسلام على رسول الله، الذي بعثه الله بالحق بشيراً ونذيراً، وهادياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة . . أما بعد :

فإن موضوع الحوار والعناية به والكشف عن مفاهيمه وأساسه وأساليبه من الموضوعات التي حظيت باهتمام المتخصصين والرأي العام في الآونة الأخيرة، وأصبح يشكل هاجساً كبيراً لدى نخب المجتمعات وقياداتها، وفرض نفسه بقوة على حياة الإنسان في كل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .
كما يُعدُّ الحوار بين أفراد المجتمع وطبقاته من أهم مقومات نجاحه واستمراره؛ إذ به تتقارب وجهات النظر، وتتسع المفاهيم والمدركات، وهو وسيلة ناجحة للتعبير عن الأفكار والحاجات والرغبات والميول والمشاعر والمواقف والمشكلات، حيث يجد الإنسان في ظلالة الوارفة راحة لنفسه، واستقراراً لحياته، وأنساً لفكره وضميره، وفيضاً من المشاركة الصادقة، واطمئناناً تنعم به أطراف المجتمع كافة .

ومن هنا فإن تفاعل الحوار الناضج داخل المجتمع يُعدُّ ظاهرة صحية، وركيزة فكرية وثقافية، ووسيلة يستطيع الأفراد من خلالها إيصال الأفكار وتنميتها، وطرح التجارب وتهيجتها للعباء والتميز والمشاركة في سعي دؤوب نحو تحقيق حياة مستقرة متحضرة .

وفي سبيل ذلك كله لا بد من التوجه نحو المجتمع بأطيافه كافة، من أجل إعادة بنائه ولملمة شتاته وحمايته من عوامل التفكك والانحيار، وفق قواعد الشريعة الإسلامية وقيمها، حتى نجتاز مرحلة التذبذب والاضطراب والاصطدام.

وفي هذا الصدد نلمس ما في كتب الفقه الإسلامي وقواعده من مواد ثرية وغنية تساعد على حل كثير من مشكلات الحوار داخل المجتمع، وتعمل على تجاوز العقبات التي تحول دون التفاهم والتلاقي، ومن خلالها يمكن أن نستلهم مقومات النجاح لتكون مادة خصبة تعين أفراد وطبقاته ليتكفروا من خلال السير في ضوئها من معالجة كثير من المشكلات التي تواجههم نتيجة تسارع العصر وكثرة مستجداته.

وفي الحقيقة من خلال التخصص الدقيق في القواعد الفقهية وجراء القراءة المتنوعة في كتب الحوار ومؤلفاته رأيت من الممكن استثمار القواعد الفقهية بنجاح في مجال إثراء الحوار الفاعل داخل المجتمع؛ خاصة مع ملاحظة أن القضايا التي يحصل فيها الحوار كثيراً ما تكون قضايا متشعبة الجوانب، ومتعددة الأطراف، فكان بحاجة إلى طرح ما يناسب تفعيله ونجاحه من التعديد الفقهي، وإبراز جانب التشريع الإسلامي في التعامل معه.

ومن جهة أخرى، فإن قواعد الفقه وأسسها تعدُّ منهج حياة متكاملًا وشاملاً، حيث تتناول كل جوانب الحياة، وتنظّم كل العلاقات الإنسانية، وتضع لها الأحكام والتشريعات المناسبة على مقتضى الحق والعدل، وتستجيب استجابة سريعة وفاعلة لجميع متطلبات الحياة الإنسانية، وتتسع بحكمة ومرونة لتشمل كل التطورات والمتغيرات، لذلك كان من الثابت والمسلم به إمكانية تقديم رؤية إسلامية خاصة وفذة لقواعد شرعية تعين الإنسان

في حوارهِ داخل المجتمع وخارجه، وتكفل إقامة مجتمع سليم ينعم بكل مقومات الراحة والطمأنينة.

ولأجل ما سبق رأيت الحاجة قائمة إلى تتبع أكبر قدر ممكن من القواعد الفقهية التي يمكن أن تسهم في تفعيل الحوار ونجاحه بشتى صورهِ ومجالاتهِ، ومن ثمَّ العمل على بيان المقصود منها ومعناها بإيجاز، وربطها بتطبيقات من الحوار داخل المجتمع على وجه يؤصل منهجاً، أو يبني مرتكزاً، أو يواجه خطراً، ويعالج خطأً.

خطة البحث :

يتكون البحث من : مقدمة، ومدخل تمهيدي، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة : تتضمن بيان أهمية موضوع البحث، وخطته، ومنهجه.

المدخل التمهيدي : وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الحوار والقواعد الفقهية.

المطلب الثاني : لمحة عن أهمية الحوار وأهدافه.

البحث الأول : مقومات الحوار، وفيهِ ثمانية مطالب :

- القاعدة الأولى : إثبات الشيء ابتداءً يستدعي دليلاً مثبتاً.
- القاعدة الثانية : الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار.
- القاعدة الثالثة : الباطل لا يقبل الإجازة.
- القاعدة الرابعة : بناء القوي على الضعيف فاسد.
- القاعدة الخامسة : الحكم يُبنى على الظاهر.
- القاعدة السادسة : خير الأمور أوسطها.
- القاعدة السابعة : الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه.
- القاعدة الثامنة : مَنْ لم يَنْظر إلى نفسه لا يُنظر إليه.

المبحث الثاني : وسائل الفهم في الحوار، وفيه سبع قواعد :

- القاعدة الأولى : آخر الكلام مبني على أوله .
- القاعدة الثانية : الأمور بمقاصدها .
- القاعدة الثالثة : تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .
- القاعدة الرابعة : الحكم على الشيء فرع عن تصوره .
- القاعدة الخامسة : لا عبرة بالظن البين خطؤه .
- القاعدة السادسة : لا يُنسب إلى ساكت قول .
- القاعدة السابعة : للحالة من الدلالة كما للمقالة .

المبحث الثالث : مُعوقات الحوار

وفيه خمس قواعد :

- القاعدة الأولى : الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود .
- القاعدة الثانية : درء المفسد أولى من جلب المصالح .
- القاعدة الثالثة : قطع المنازعة واجب ما أمكن .
- القاعدة الرابعة : قول المتعنت مردود .
- القاعدة الخامسة : المكبر لا يكبر .

منهج البحث :

ستكون كتابة البحث في ضوء النقاط الآتية :

- سأقوم بشرح كل قاعدة فقهية شرحاً مختصراً موجزاً، وبيان كيفية استثمارها في بناء الحوار الفاعل، ثم كتابة بعض العناصر والفقرات التي من الممكن اندراجها ضمن القاعدة .
- الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصيلة لموضوع البحث ومسائله، والالتزام بالأمانة العلمية في العزو والنقل والاقتباس .

- بيان أرقام الآيات وعزوها إلى سورها .
 - تخريج الأحاديث النبوية .
 - تكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه نصاً بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى بذكر ذلك مسبقاً بكلمة (يُنظر...).
 - الاعتناء بصحة المكتوب، وسلامته من الناحية اللغوية والإملائية والنحوية، مع العناية بعلامات الترقيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة .
 - المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطباعة، ومكانها، وتاريخها... إلخ) أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع .
- وأخيراً، فأحمد الله تعالى وأثني عليه بما هو أهله، وأسأله سبحانه التوفيق والسداد، وأن يجعل العمل كله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين .

المدخل التمهيدي

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول: تعريف الحوار والقواعد الفقهية.
- المطلب الثاني: لمحة عن أهمية الحوار وأهدافه.

المطلب الأول

تعريف الحوار والقواعد الفقهية

أولاً: تعريف الحوار:

يعود أصل كلمة الحوار إلى (الْحَوْر) الذي يأتي بمعنى الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، وقد ذكر الأزهري - رحمه الله - في تهذيب اللغة معنى المحاورة بأنها: مراجعة الكلام في المخاطبة^(١)، كما ذكر ابن منظور - رحمه الله - في أثناء كلامه عن مادة هذه الكلمة أن حَارَ إلى الشيء وعنه حَوْرًا ومَحَارًا ومَحَارَةً وحُوْرًا: رجع عنه وإليه، يقال: كلمته فما رجع إليّ حَوَارًا وحِوَارًا ومُحَاوَرَةً وحَوِيرًا ومُحَوَّرَةً، أي: جواباً، فالمحاوره: المجاوبه ومراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، والتحاوور: التجاوب^(٢).

ومن خلال ما سبق يتبين أن كلمة الحوار في اللغة لا تخرج عن معاني المخاطبة والمجاوبه والمراجعة، التي تقتضي وجود أكثر من طرف يتبادلون الحديث، وبهذا المعنى ورد في محكم التنزيل: {وَاللَّهُ يُسْمِعُ تَحَاوُرَكُمْ^(٣)، {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ^(٤)، ولم تخرج التفسيرات في هذا الصدد عن معنى مراجعة الكلام والمجاوبه^(٥)، اللذين هما جوهر الحوار من الناحية اللغوية.

وأما الحوار في الاصطلاح، فلا يبتعد كثيراً عن معناه اللغوي، حيث يعتمد على إجراء الحديث، وتداول الكلام والمراجعة، وتبادل الرأي بين طرفين حول قضية ما، ولما كان ذلك من الواضح بمكان فيكتفى بذكر تعريف واحد له،

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٤٦/٥.

(٢) ينظر: لسان العرب ٢١٧/٤-٢١٨.

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: تفسير الماوردي (النكت والعيون) ٤٨٨/٥.

وهو أن الحوار أسلوب يجري بين طرفين، يسوق كلٌّ منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به، ويراجع الطرف الآخر في منطقته وفكره قاصداً بيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره^(١).

وإتماماً للفائدة فمن المصطلحات ذات الصلة بالحوار كل من الجدل والمناظرة، والجدل: هو تردد الكلام بين اثنين إذا قصد كل واحد منهما إحكام قوله ليدفع به قول صاحبه^(٢)، والمناظرة: هي تردد الكلام بين شخصين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق^(٣).

ثانياً: تعريف القواعد الفقهية:

بذل علماء الشريعة الإسلامية وجهابذتها جهوداً جبارة من أجل تيسير علوم الفقه، وتفتيق كنوزها، وكان مما عُنى به: العمل على تععيد القواعد الفقهية، حيث أولى الفقهاء على اختلاف مذاهبهم عناية كبيرة بهذا العلم، وعُنوا بتحرير القواعد وتقريرها، وبيان ما يندرج تحتها من صور ووقائع، ولا شك أن الضبط والتععيد في ذاته يغني عن كثير من التفصيلات التي يصعب حصرها، كما أنه يفيد من جهة أخرى في إمكانية إلحاق الصور الحادثة بقواعدها وضوابطها، متى ما تحررت وتقررت واتضحت شروطها ومجالات عملها.

وإذا نظرنا إلى مصطلح (القواعد الفقهية) نجده عبارة عن مركب توصيفي، وحينئذٍ يتوقف تعريفه على معرفة مفرداته، والمركب التوصيفي مفرداته: موصوف وصفته، فالموصوف هنا هو القواعد، والصفة هي: الفقهية، فلا بد

(١) ينظر: الحوار الذات والآخر، د. عبدالستار الهيتي ص ٤٠.

(٢) ينظر: العدة، لأبي يعلى ١/ ١٨٤.

(٣) ينظر: مناهج الجدل في القرآن، د. زاهر الألمي ص ٢٤.

من أجل الوقوف على تعريف هذا العلم، من تعريفه أولاً بكونه مركباً، ومن ثم الوقوف على تعريفه بكونه لقباً أو علماً على علم معين.

فالقواعد لغة: جمع قاعدة، والمادة اللغوية لكلمة (قعد) تدور حول معنى الثبات والاستقرار، ومن معانيها اللغوية: الأساس^(١)، ومنه قول الله تعالى في محكم التنزيل: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ} ^(٢)، {فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ} ^(٣)، والمقصود: الأسس التي يرفع عليها البنيان، فكل ما يُبنى عليه غيره يسمى قاعدة.

وأما القاعدة في الاصطلاح، فإن عبارات أهل العلم حول تعريفها متقاربة، وتطلق على معانٍ مترادف الأصل والقانون والضابط، ويمكن أن تؤول إلى أنها: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها^(٤).

والمقصود بالفقهية بيان أن هذه القواعد منسوبة إلى الفقه، والفقه في اللغة: الفهم^(٥)، وفي الاصطلاح: معرفة الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية^(٦).

وأما تعريف القاعدة الفقهية بوصفها اللقبى، فإن لها تعريفات عدة عند السابقين من أهل العلم والمعاصرين، وقد استعرضها كثير من الباحثين، وذكروا ما يرد عليها من اعتراضات وردود، والذي يمكن أن يخلص إليه أنها: قضية كلية شرعية يتعرّف منها أحكام جزئياتها مباشرة^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور ٣/٣٦١.

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة النحل.

(٤) ينظر: القواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين ص ٣٢-٣٧.

(٥) ينظر: لسان العرب ٣/٥٢٢.

(٦) ينظر: الإيهام، لتقي الدين السبكي ١/٢٨.

(٧) ينظر: القواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين ص ٥٣-٥٤.

المطلب الثاني

لمحة عن أهمية الحوار وأهدافه

أولاً: أهمية الحوار:

لا شك أن اللغة هي الأداة الرئيسة في التفكير واكتساب المعرفة ومفتاح التواصل والتفاهم بين البشر، حيث يتم من خلالها إبداء كل المشاعر والعواطف تجاه المواقف والتصرفات، كما تعمل بكفاءة على نقل الحقائق ووصف الأحداث والوقائع بطريقة موضوعية، وتعزز من توثيق الصلات والحفاظ على سلامة القنوات الاجتماعية، ولعل مما يكشف أهمية اللغة تأكيد القرآن الكريم على تعليم الله تعالى آدم عليه السلام أسماء الأشياء {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} (١)، وذلك بكون القدرة اللغوية هي الركن الأساس في مسألة الإبداع وبناء الحضارات.

ومن ههنا كانت اللغة هي الوسيلة الفعّالة في الحوار، الذي يُعدُّ مطلباً إنسانياً ملحاً للحياة على هذه البسيطة، حيث تعمل أساليبه البناءة على إشباع حاجة الإنسان إلى الاندماج والمشاركة والتواصل مع غيره، وتحقيق التوازن في حياته، كما يعكس الحوار الفاعل من جهة أخرى القيمة الإنسانية والواقع الحضاري لأي أمة تنشُد الرقي والسير صعوداً في مدارج التقدم، حيث تعلق منزلة الحوار وقيّمته وفقاً للقيمة الإنسانية عند تلك الأمة.

إن الحوار الفاعل والهادف ضمن الأسس والأصول المنهجية المعتمدة يُعدُّ أحد أضرب التفكير الجماعي بصوت مسموع، وهو المدخل الصحيح والأسلوب الحضاري الراقي لحل كل المعضلات التي تجابه أي مجتمع، حيث يخلق التفاعل الدائم، ويقرب المسافات، ويفسح المجال أمام الرؤى الفاعلة،

ويُهد السبل للإبداع والتقدم، ويعمل على تحقيق تبادل الآراء دون تهوين أو تشكيك في قيمة الرأي الآخر، وهو الدواء الناجع للتخلص من أي سوء فهم وتوقع وتعسف يمكن أن يفتك بالمجتمعات .

ولذلك يؤكد الخبراء أن الحوار الفاعل متى ما نجح داخل أي مجتمع كان ذلك دافعاً إلى تنمية قدرة أفراده على التفكير المشترك، وتحقيق التوازن والتفاهم، وإنشاء الأرضيات المشتركة، حيث يشكل أسلوباً حضارياً للأمم المتحضرة الواعية، ويسهم بدور بارز في إيجاد البيئة الحضارية الواعية من خلال إكساب أفراد المجتمعات ونخبها الأسلوب الحضاري الراقي في التعامل مع أفكارهم ورؤاهم، وفتح الآفاق الواسعة للنقاش الواعي لإيجاد أرضية صلبة للاتفاق، ونبذ الاجتهادات غير المدروسة، والخطط غير المحسوبة، واجتزاء الحلول وابتسارها .

وعليه فلا بد في هذا الصدد من العمل بصدق على تحقيق الحضور القوي والفاعل للحوار الناجع على مستوى المفاهيم والرؤى وعلى مستوى الوسائل والآليات، وذلك من خلال إبراز دوره وتفعيله في سائر آفاق الحياة وفضاءاتها، لتكفل النهوض بالتقدم وتحقيق الشهود الحضاري ومتطلباته، فطبيعة الحياة العصرية لم تعد تسمح بممارسات القمع والتسلط المفلسة، والأساليب البدائية البعيدة كل البعد عن مقتضيات الحكمة وتجارب الأمم الفاعلة الحية، ولا شك أن تفرغ الحوار على المستوى العملي من مقاصده ومضامينه، وتمييع أهدافه ومراميه، أعاق كل تقدم منشود وأصابه بالشلل .
إنه في هذا العصر المتداخل المتلاطم يُقاس تحضر الأمم ومدى تقدمها ونجاحها بفاعليتها نحو الرؤية المدروسة والتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى

للارتقاء بمجتمعاتها في جميع نواحي الحياة؛ وذلك من خلال بذل المزيد من اللقاءات الحوارية التي تجمع كل الأطياف ورؤاها الفكرية من أجل اختيار المسارات اللازمة للأداء الفعّال حيال القضايا المطروحة، واستشراف المستقبل، واستقراء الأحداث .

وحقيقة من أجل تحقيق نجاح أي أمة فاعلة لا بد لها من المراجعة الصادقة لحالها، واكتشاف مواطن الخلل بنفسها، والعودة إلى منظومة قيمها ومبادئها، وإحياء روح التجديد فيها، وكسر القيود المكبلة للأفكار والعقول والقلوب، حتى تضمن الارتقاء في سلم التقدم الحضاري وتحقيق المطامح المستقبلية .

ثانياً: أهداف الحوار:

يُعدّ الحوار في ذاته وسيلة لا هدفاً، ولذلك يعمل الحوار الناجح والفاعل على تحقيق أهداف فاضلة داخل المجتمعات الحية، ولعلنا نقف على أبرز تلك الأهداف من خلال النقاط الآتية:

- إظهار الحقائق وإقناع الآخرين بها، من خلال السير بطريق الاستدلال الصحيح، وبيان وجهة الحق ورويقه، وقيام الحجة والبيينة على الطرف الآخر.
- التأكيد على أهمية الاعتراف بوجود الرأي المخالف، واحترام حقه في تبني رأي أو موقف أو اجتهاد مختلف في المجالات ذات الطابع الاجتهادي، بل واحترام حقه أيضاً في الدفاع عن ذلك الرأي أو الموقف أو الاجتهاد، ثم العمل وفق المنظور العادل في تحمل مسؤولية ما هو مقتنع به .

- تحرير العقل البشري من هوة الانغلاق والانعزال والانكفاء، وفتح قنوات التواصل البناء التي يكتسب من خلالها مزيداً من المعرفة والوعي، ومن ثمّ التخفيف من غلواء ثقافة الإقصاء وأحادية التفكير.
- تفهم الاجتهادات الإنسانية في مجالات الاجتهاد المتاحة التي لا يحق لأحد من الناس ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة فيها، وتخطئة غيره لمجرد اقتناعه برأي مخالف.
- الاستقصاء والاستقراء من أجل التنويع في تتبع كل الأفكار والرؤى والتصورات المتاحة، ووضعها على المحك للوصول إلى أفق أرحب ونتائج أفضل وأدق وأمكن.
- العمل على إزاحة بؤر التوتر والاحتقان والأزمات المجتمعية من أجل خلق الأرضيات المشتركة، وإيجاد الحلول الوسط التي ترضي كل الأطراف المختلفة الرؤى.
- تلطيف الصراع وإدارته بالوسائل الحضارية السلمية، ومن ثمّ توظيف الاختلاف وترشيده ودفعه باتجاه غايته الأسمى من أجل إظهار الآراء والأفكار والتجارب، والتعرف إلى وجهات نظر الطرف الآخر حيال الموضوعات المطروحة في الساحة الثقافية أو الاجتماعية.

المبحث الأول مقومات الحوار

وفيه ثمانى قواعد:

- القاعدة الأولى: إثبات الشيء ابتداءً يستدعي دليلاً مثبتاً.
- القاعدة الثانية: الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار.
- القاعدة الثالثة: الباطل لا يقبل الإجازة.
- القاعدة الرابعة: بناء القوي على الضعيف فاسد.
- القاعدة الخامسة: الحكم يُبنى على الظاهر.
- القاعدة السادسة: خير الأمور أوسطها.
- القاعدة السابعة: الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه.
- القاعدة الثامنة: مَنْ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى نَفْسِهِ لَا يَنْظُرْ إِلَيْهِ.

القاعدة الأولى

إثبات الشيء ابتداءً يستدعي دليلاً مثبتاً

تفيد هذه القاعدة الفقهية أن السعي إلى إثبات أمر ما ابتداءً لا بد أن يُعتمد فيه على دليل مثبت^(١)، وإلا لم يقبل من صاحبه؛ إذ يكون قولاً مبنياً على مجرد التحكم المجرد أو الهوى أو التخرض.

وهكذا الأمر في كل حوار فاعل يُطلب نجاحه، لا بد أن يستند فيه المتحاوران إلى أدلة وحجج وبراهين مقبولة مقنعة، فكثيراً ما يصدق في الحوارات قول الشاعر:

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها ولو قيل هاتوا حققوا لم يحققوا

تقديم الدليل:

قد يتحول الحوار إلى نوع من المناظرة والجدال بين المتحاورين، يتسم بشيء من التحدي والسعي الدؤوب نحو الإقناع وعرض الحجج وإظهار الحقائق، ولا بد في هذا السياق من العمل بفعالية مناسبة من خلال الالتزام بقواعد المناظرة وشروطها الأخلاقية، والاستناد إلى جملة من الأدلة المناسبة، بهدف تطوير أسلوب المناقشة، وعرض الأفكار وبلورتها، وإثبات الصواب والوصول إلى الحقائق.

إلا أن الخطورة تتجلى حينما يهدف الحوار إلى مجرد إبراز الغلبة، وإظهار التفوق على الطرف الآخر وإفحامه واستمالة الجماهير، دون العمل على إثبات الحقائق أو الحرص على التوصل إلى أرضية مشتركة، وإن نظرة ثاقبة في الأسلوب القرآني تكشف لنا بجلاء أهمية استناد أي حوار فاعل إلى أدلة موضوعية وبراهين جلية، ولعل أبرز شاهد على ذلك ما جاء في قول الله تعالى في محكم التنزيل {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}^(٢)، يقول الشيخ

(١) ينظر في القاعدة: موسوعة القواعد الفقهية، د. البورنو ١/١٧١.

(٢) من الآية ١١١ من سورة البقرة.

محمد رشيد رضا معلقاً على هذه الآية الكريمة: «طالبهم تعالى بالبرهان على دعواهم، فقرّر لنا قاعدة لا توجد في غير القرآن من الكتب السماوية؛ وهي أنه لا يُقبَل من أحد قول لا دليل عليه، ولا يُحكم لأحد بدعوى ينتحلها بغير برهان يؤيدها»^(١).

من صور الفشل في الحوار:

- متى ما أراد الإنسان التوصل إلى حوار فاشل فما عليه سوى اتباع الآتي:
- مناشدة محاوره الشفقة واستدرار العطف، من دون القيام بالحجة الكافية في إثبات ما يدعو إليه، وعلى الرغم من كون العطف في ذاته شعوراً نبيلاً وخلقاً كريماً، إلا أن الخطأ يكمن في أن تُسند إليه وظيفة البيّنة، وأن يأخذ مأخذ الحجة، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حصل في أمريكا من إثبات الادعاء في محكمة فرجينيا بالدليل الدامغ ضلوع فتى في قتل والديه بفأس، فما كان من الدفاع سوى أن دفع ببراءته قائلاً: أليس يكفي أنه أصبح يتيم الوالدين، لا أحد يتولى أمره!^(٢).
- الانشغال بالتفوق اللفظي بصرف النظر عن الثمرة الحقيقية والنهائية لتلك المناقشة، وهذا في حقيقته لا يعدو كونه نوعاً من إثبات الذات إثباتاً سطحياً.
- الميل إلى الحوار السلطوي العدواني، بحيث يتم العمل على إلغاء كيان الطرف الآخر وعدّه أدنى من أن يحاور، وأن عليه فقط السماع للأوامر الفوقية، والاستجابة من دون مناقشة أو تضجر، وقد لا يتورع المحاور ههنا أن يكون كذلك المدير التنفيذي الذي كتب شعاره على ظهر مكتبته: كن منطقياً وافهم الأمور على طريقتي !!، وهذا النوع من الحوار فضلاً عن كونه إلغاءً لكيان وحرية طرف لحساب طرف

(١) تفسير المنار ١/٤٢٤-٤٢٥.

(٢) ينظر: المغالطات المنطقية، عادل مصطفى ص ٩٣-٩٤.

آخر، فهو يعمل أيضاً على تدمير القدرات الإبداعية للطرف المقهور وإحباطه، مما يؤثر سلباً في تعزيز التفاهم والتواصل بين الطرفين.

- العمل على تسطيح الحوار واختصار القضايا فيه، ومن ثمّ الاختزال في التفكير، وتغييب الوعي الفعّال، وإفقاده بريقه وسلبه جوهره، والاتجاه في تحليل الوقائع والأحداث بناء على مجرد التنبؤ والحدس، وهنا لا يدفع المحاور بأي نوع من الحجج المقنعة والبراهين الدامغة خشيةً من الاقتراب من غور الأعماق، فالتحاور حول الأمور الجوهرية محظور ومحفوف بالمخاطر بدعوى طلب السلامة والأمن، وهذا ما يوقع في النهاية في إساءة ردود الأفعال بين المتحاورين، التي عادة ما تعود بآثار وخيمة لا حصر لها.

القاعدة الثانية

الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار

هذه قاعدة فقهية في غاية المنطقية؛ حيث تفيد أنه متى ما انعدمت أو قلت فرص حرية الموازنة بين الخيارات المتاحة أمام الإنسان؛ فإن حرية التصرف في الاختيار لا تتحقق في موضع يجبر فيه على فعل ما لا بد منه^(١). وعليه فقد يلجئ الإنسان محاورهً باتجاه موضع اضطرار لا محيد له عنه؛ حيث يوصد في وجهه كل أبواب الاختيار، وحينئذٍ لا يصح بحال أن يُعد ذلك محاورهً بين طرفين.

لا حوار فاعل تحت أي نوع من تهديد!

قد يتجه بعض المتحاورين عن قصد أو غيره إلى استخدام لغة التهديد والتخويف في أثناء الحوار، أو الاندفاع مباشرة نحو الاتهامات المسبقة، فيخرج الكلام منه كالكذيفة، ويلقي كل ما يعتلج في صدره، ويدور في خاطره دفعة واحدة، وهذا ما يعمل على إشعال فتيل النزاع، فيزيد حينئذ الطين بلة!، وكما يتناسى من يفعل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(٢)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على سواه»^(٣). وما أجمل قول أبي حامد الغزالي - رحمه الله - : «الرفق محمود ويضاده العنف، والحدة والعنف نتيجة الغضب والفظاظة، والرفق واللين نتيجة حسن الخلق والسلامة، وقد يكون سبب الحدة الغضب، وقد يكون سببها شدة الحرص واستيلاءه، بحيث يدهش عن التفكير ويمنع من التثبت»^(٤).

(١) يُنظر في القاعدة: القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، د. الندوي ص ٤٧٩.

(٢) الآية ٢٤ من سورة فصلت.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ص ١٢٠٣ رقم ٢٥٩٣.

(٤) إحياء علوم الدين ٣/١٨٤-١٨٥.

ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أن يقول قولته المشهورة: إذا جئني وقبضتك منكمشة، أعدك أن قبضتي ستكون أشد من قبضتك، وإذا جئت إليّ وقلت: دعنا نتبادل الرأي ونتحاور، حينها سأقبلك، وحتى إذا اختلفنا، فلن نلبث أن نجد أننا نتفق في الكثير.

خطورة الاحتكام إلى القوة في الحوار:

إن أخطر القضايا في الحوار اتجاهاه نحو الاحتكام إلى القوة والتخويف؛ وذلك من خلال التهديد صراحة أو ضمناً بنتائج كارثية وعواقب وخيمة ما لم يسلم محاورك بالفكرة التي تدعو إليها، فهنا يأتي ذكر التهديد كنتيجة حتمية يعمل على ربطها تلفيقاً أو اعتسافاً بالموضوع الذي يدور حوله الحوار. وكم يصدق في حال من سلك هذا الطريق ما قيل^(١):

جَلَوْ صَارِماً وَتَلَوْا بَاطِلاً
وَقَالُوا: صَدَقْنَا، فَكَلْنَا: نَعَمْ

وعلى سبيل المثال يمكن النظر في محاوره مفترضة من هذا القبيل فيما إذا قال أحد المتحاورين للآخر:

- إن رفضك هذه الفكرة قد يعرض وظيفتك أو ترقيتك أو حياتك للخطر.
- أو: إن عدم قناعتك بما نطرحه سوف يجعل منك عميلاً لأعداء الأمة أو الوطن.

ولهذا يمكن التأكيد على فشل أي حوار متى ما قام على استدعاء مشاعر الخوف والرهبة لدى المحاور، وذلك في سعي فاشل نحو خلخلة مرتكزاته، وإفقاده التركيز، وتشتيت انتباهه عن القيام بحججه وبراهينه التي يؤمن بها، ولذلك يؤكد جهابذة العلماء النأي بالنفس عن الحوار تحت أي سقف من

الرهبنة والخوف، كما نبه إلى ذلك إمام الحرمين الجويني بقوله: «إياك والكلام في مجالس الخوف والهيبة؛ فإنك عند ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصرة الدين»^(١).

وعلى الرغم من إمكانية فرض عمل ما أو سلوك معين على آخر، إلا أن محاولة نقل ذلك إلى عالم الأفكار والرؤى والمعتقدات من البعد بمكان، فليس بالوسع مطلقاً فرض الآراء على الآخرين بالقوة، ذلك أن المُكْرَه حينها سيتظاهر بالإذعان والتسليم على خلاف واقعه وحقيقته، ويكون ممثلاً صورياً للقناعة بتلك الفكرة التي أُزِمَ بها قسراً وقهراً، ومتى ما خلا بنفسه وإرادته سيعود حتماً إلى قناعاته الذاتية التي لم يعمل محاوره بصدق على زعزعتها عنها، وكم هو جميل ههنا التأمل في قول الله تعالى في محكم التنزيل: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} ^(٢)؛ ذلك أن «اعتناق الإسلام ينبغي أن يكون عن اقتناع قلبي واختيار حر، لا سلطان فيه للسيف، أو الإكراه من أحد، وذلك حتى تظل العقيدة قائمة في القلب على الدوام، فإن فرضت بالإرغام والسطوة، سهل زوالها وضاعت الحكمة من قبولها»^(٣).

ويصور الخليفة العباسي المأمون أهمية الأخذ بالإقناع دون الاحتكام إلى منطق القوة بقوله: «غلبة الحجة أحبُّ إليَّ من غلبة القدرة؛ لأن غلبة القدرة تزول بزوالها، وغلبة الحجة لا يُزيلها شيء»^(٤).

وكثيراً ما يعود السبب في تبني سياسة التخويف ومنطق العصا إلى سريان النزعة الأحادية، والاستبداد بالرأي، والشعور بالفوقية الفكرية، والإحساس

(١) الكافية ص ٥٣٠

(٢) من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٦٢٠٩/٨.

(٤) ينظر: الفقيه والمنطقه، للبغدادي ١١١/٢.

بالتضخم على المستوى الذاتي داخل المجتمع، حيث لا مكان للنظر في اختلاف الآراء وتنوعها على أنه خصب وثراء ووفرة، يمكن الاستفادة منها في تلاقح الأفكار والوصول إلى مستويات مشتركة، بل للأسف ينظر إلى ذلك كله على أنه انحراف وانجراف وخيانة.

ولذلك يعمد المحاور الضعيف عن عمد أو سوء فهم إلى التلويح بالتهديد كلما أعوزته الحجة، وخذله المنطق، وأعجزه البرهان، ولعلنا نلمح شيئاً من ذلك في محاوره نوح عليه السلام مع قومه؛ فإنه لما تواترت عليهم الحجج الدامغة والأدلة القاطعة، لجؤوا إلى تهديده بالقوة المادية الغليظة التي تكشف بكل جلاء عن ضعف موقفهم: {قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنْتَه يَأْنُوحَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ} ^(١)، ولذلك يؤكد الإمام ابن حزم - رحمه الله - أهمية الأخذ بالحجة والبرهان في النقاش والحوار من دون اللجوء إلى منطق التهيب والتخويف بقوله: «وَرُبَّ قُوَّةٍ بِالْيَدِ قَدْ دَمَغَتْ بِالْبَاطِلِ حَقًّا كَثِيرًا فَأَزْهَقْتَهُ... وقد قُتِلَ أَنْبِيَاءٌ كَثِيرٌ وَمَا غَلَبَتْ حُجَّتُهُمْ قَطُّ» ^(٢).

وهنا يمكن الوقوف على مدى خطورة الاستبداد في الرأي، الذي هو في حقيقته صورة واضحة من صور التسلط والفرس بسلطان القوة، حيث لا مكان سوى لمنطق وأد الأفكار، وتكميم الأفواه، وخنق الأصوات، ومصادرة العقول، وتعطيل الطاقات، وتحطيم ملكات الإبداع، فلا مجال لأي معارضة أو مخالفة أو إبداء رأي، كحال فرعون مع قومه حينما صرح بكل صلف وعنجهية وكبر: {مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ} ^(٣)، فلا

(١) من الآية ١١٦ من سورة الشعراء.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢٨/١.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة غافر.

مجال عنده بحال للنظر في خيارات عدة متاحة، يمكن الأخذ ببعضها وإهمال الأخرى، وإنما هو خيار واحد متاح لا بديل له: { مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى }.

ولعليّ أختم الكلام عن هذه القاعدة بعبارة جميلة للفيلسوف والمفكر الإنجليزي (جون لوك) حينما قال: «إن القوة لن تنجح في كسب صداقة أولئك الذين يحتفظون بصورة خاصة بقناعتهم، فإن عاملتموهم بصورة سيئة؛ فإنهم يصبحون أعداء كاملين لكم»، كما يقول أيضاً الفيلسوف الألماني كانت: «إنني إذا دمرت كرامة إنسان، وقضيت على احترامه لذاته؛ فإنني لا أستطيع أن أنتظر منه التزاماً أخلاقياً»^(٤).

القاعدة الثالثة

الباطل لا يقبل الإجازة

المقصود بهذه القاعدة الفقهية أن الأمر الباطل الذي لم يستوفِ شروط صحته لا يُحتمل إمضاه من صاحبه؛ لأنه يُعدّ في حكم المعدوم، وإنما يُجاز ما هو صحيح مقبول^(١).

وفي الحوار قد يحلو لبعض المتحاورين الغرق في بحار الأمانى، وركوب زوارق الخيال، من غير أخذ بما هو صحيح من دليل نقلي أو نظر عقلي، وحينها لا نلتمس أي جدية في نقاش، أو مصداقية في حوار، بل ينتهي الكلام حيث بدأ، بلا نظر ولا تمعن، ولأجل ذلك ترددت عبارة بين أهل العلم والنظر تدفع هذا التوجه الخاطئ حينما قالوا: «إن كنتَ ناقلاً فالصحة، وإن كنتَ مدعياً فالدليل»^(٢).

الاستدلال الفارغ:

قد تتجه بعض الحوارات - للأسف - إلى مجرد حياكة زخرف الكلمات، والتردي في هوة تنميق العبارات، والتهيه في سخيف المحاكات، ومن ثمّ الانتهاء إلى استدلالات فارغة من كل مضمون؛ وذلك ما يفضي إلى تفرغ الحوار الفاعل من معناه الأساس وهدفه المنشود.

ولعلنا نلمس شيئاً من هذا التوجه فيما حكاه الله تعالى عن طائفة من أهل الكتاب حينما أعلنوا: {وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} (٣)، وهذا ما أنكره الخالق - عزَّ وجلَّ - عليهم؛ حيث طالبهم «بتصحيح دعواهم،

(١) ينظر في القاعدة: شرح القواعد الفقهية، للزرقا ص ٤٨٢، موسوعة القواعد الفقهية، د. البورنو ١٣/٣.

(٢) ينظر في هذه العبارة: ضوابط المعرفة، د. عبد الرحمن الميداني ص ٣٦٨، ٣٨١.

(٣) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

وترديد هذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما، وقد تعيّن بطلان أحدهما، فلزم ثبوت الآخر؛ فإن قولهم: {لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً} خبرٌ عن غيب لا يعلم إلا بالوحي؛ فإما أن يكون قولاً على الله بلا علم، فيكون كاذباً، وإما أن يكون مستنداً إلى وحي من الله، وعهد عهده إلى المخبر، وهذا منتفٍ قطعاً، فتعيّن أن يكون خبراً كاذباً، قائله كاذب على الله تعالى» (١).

طمس الدليل:

إن المحاور الناجح هو من يعمل على ذكر ما له وما عليه من الحجج والبراهين، بتوازن شامل، وعدل متكامل، فلا يصح منه حجب شيء من الحقائق، أو دفن شيء من الأدلة التي تدعم موقف مخالفه؛ ذلك أن الأمانة العلمية تستدعي موضوعية المحاور ونزاهته، وقد أنكر الله تعالى هذا الأسلوب الذي يعتمد كتم الحق وتلبيسه بالباطل، فقال: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (٢)، وقال: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (٣)، ولهذا قال العالم الجليل وكيع بن الجراح - رحمه الله - : «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم» (٤)، ويتابعه بكل تجرد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فيقول: «طالب الرئاسة - ولو بالباطل - ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه وإن كانت باطلاً، وتغضبه الكلمة التي فيها ذمه وإن كانت حقاً، والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأن الله تعالى يحب الحق والصدق والعدل، ويبغض الكذب والظلم» (٥).

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم ١٤٣/٤.

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٧١ من سورة آل عمران.

(٤) يُنظر: سنن الدارقطني ١/٢٧.

(٥) مجموع الفتاوى ١٠/٥٩٩-٦٠٠.

ولذلك يمكن التأكيد ههنا على أن من الباطل الذي لا يقبل الإجازة بحال في أي حوار فاعل - ينشد التلاقي والتفاهم والوصول إلى الحق - اتجاه الحوار إلى المراوغة والكذب بالكتمان وهو ما يعرف باسم «الدليل المطموس Suppressed evidence»، فهذه مراوغة أكثر احترافاً وخفاءً من الكذب البسيط؛ حيث يعمد الحوار بمكر ودهاء إلى إغفال الحقائق الصغيرة المربكة التي لا تدعم وجهة نظره، وإن حصل وأشار محاوره إلى تلك الحقائق المزعجة المخفية، فما عليه سوى اصطناع شيء من الجهل البريء، أو الادعاء بأن تلك الأشياء غير مهمة فعلاً، وأنها تفاصيل جزئية لا تستحق عناء الوقوف عندها.

ولعل أبرز مثال على هذا الصنيع ما حصل من نائب الرئيس الأمريكي في مايو عام ٢٠٠٨م، حينما ادعى بكل تساهل في حوار أن الطاقة النووية لا تبث في الغلاف الجوي أي انبعاثات من ثاني أكسيد الكربون على الإطلاق، فهذا مثال ظاهر على الكذب باستخدام الحقيقة المجزوءة، فعلى الرغم من صحة عدم بثّ المفاعلات النووية لثاني أكسيد الكربون لدى إحراقها الوقود النووي، إلا أن عملية التنقيب عن اليورانيوم تجري باستخدام آلات ضخمة تطلق إلى الجو كميات كبيرة ملوثة من ثاني أكسيد الكربون، كما يأتي بعد ذلك مشكلة النفايات النووية التي يتطلب دفنها عمل آلات عدة تشتغل بوقود الديزل، وعندما نأخذ في الحسبان دورة تصنيع الوقود النووي كلّها فسنرى عندئذٍ أن الطاقة النووية تولّد من ثاني أكسيد الكربون أضعاف ما يولّده استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة^(١).

(١) ينظر: مقال: فلنتعلّم كيف يخفي بعضنا عن بعض الحقائق، مجلة عالم الإبداع، العدد ١٠٤، عام ٢٠١٢.

القاعدة الرابعة

بناء القوي على الضعيف فاسد

هذه قاعدة فقهية بديعة^(١) يقرر فيها الفقهاء أن الأصل بناء القوي من الأمور على ما هو مثله في القوة أو أقوى منه، حتى تتحقق قوته المنشودة، أما سعي الإنسان في بنائه على ما هو ضعيف، فذلك فساد في تصرفه وسعيه. وفي الحوار الجاد المثمر لا يمكن بحال بناء قوة الرؤى والأفكار والتوجهات ودعمها من خلال الاستناد إلى أدلة وشواهد ضعيفة متداعية؛ فذلك جنوح عن جادة الصواب، وإخلال بالموقف الذي يستدعيه الحوار الفاعل.

أسس وحقائق:

إن كل حوار مثمر يُقصد منه إبداء وجهات النظر أو معالم التصورات حيال قضية ما لا بد أن يعتمد على دعوى معينة، ولهذه الدعوى بطبيعتها جوانب قوية وأخرى ضعيفة، ومن البدهي أن جاذبية الطرح وبريقه وقدرته على الإقناع إنما تكمن في الاستناد إلى إظهار نقاطه القوية دون الضعيفة. وفي هذا الصدد يكشف إمام الحرمين الجويني -رحمه الله- عن أهمية الاستناد إلى البراهين والحجج الثابتة، وأن الواجب على المناظر بناء قوله «على أساس قويم، وأصول صحيحة من الأدلة»، ثم يقول: «إياك أن تتعلق عند الاستدلال إلا بأقوى ما في المسألة، ولا يغرنك ضعف السائل؛ فربما يكون في الحاضرين من يُضيق بقوته في العلم عليك الدنيا، وقد يتضح للخصم الضعيف عند التعلق بالشيء الذي لا يقوى في الاحتجاج ما يصعب عليك الخروج منه، ولأنك إذا تعلقت بأقوى ما في المسألة راح بعده ما هو أضعف منه، وإذا تعلقت بالضعيف احتجت بعده إلى وضع القوي موضع الضعيف؛ فيذهب عند ذلك رونق نضرة الحق وبهاؤه، ولأنك إذا

قدمت الضعيف استرذل الحاضرون كلامك، فيضعف خاطرك بعده عن إيراد ما هو أقوى منه»^(١).

تهويل ومبالغة:

الحوار البناء يظهر من خلال الصدق والعدل في طرح الأفكار والرؤى من دون تهويل ولا مبالغة، حتى لا يفقد المحاور كثيراً من مصداقيته عند التحدث مع الآخرين؛ ذلك أن الإنسان عادة ما يخضع في ظل المبالغة والتهويل لجملة من الرؤى والتصورات التي يألفها ويأنس بها، ويجدها قريبة من كيانه وحياته عبر سنوات عدة؛ مما يفضي إلى نوع من الاستهانة والخط من قيمة أي آراء أخرى، ومن ثمّ الرفض والعداء المسبق لها، بغضّ النظر عن مدى قوتها وجاذبيتها، ولهذا لا بد لكل محاور منصف من الحرص على تجنب مثل تلك الرؤى الضيقة الأفق من أجل الحصول على مكاسب محدودة مؤقتة، قد تكاد تكون نتائجهما في النهاية كارثية.

إن المبالغة في التقدير والعرض والتحليل، والميل إلى التهويل والتضخيم في الطرح وتجاوز الحقائق دون استناد إلى براهين ثابتة أصيلة لا يمكن أن تؤدي إلى رسم علاقات ناجحة في الحوار تتناسب طرداً مع الرؤى المتفاوتة والتصورات المتعددة حيال القضايا المختلفة، بل إن ذلك يفضي قطعاً مع مرور الوقت إلى بناء فوضوي، وتأسيس أفكار ضعيفة مستندة إلى أسس متزعزعة وكثيرة التبدل، ومن ثمّ يضطر أصحاب تلك النظرات المحدودة إلى سلوك ممرات إجبارية لإعادة إنتاج أنفسهم بدلاً من السعي في تجديدها؛ وذلك ما يؤدي حتماً إلى التدمير الذاتي عند أول اختبارات حقيقية قد تواجههم.

ولعل من الأمثلة التاريخية على ذلك ما جرى من حوار العالم الجليل الكناني - رحمه الله - (ت ٢٤٠ هـ) مع خصمه بِشْر المريسي، حيث نجد المبالغة ظاهرة في تصرفات المريسي، فإنه أراد التهويل والتشغيب في تلك المناظرة؛ فذكر في أثناء تقريره لخلق القرآن: أن عنده حجة أخرها ليكون انقضاء المجلس عليها، وسفك دم خصمه بها، وهي قول الله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} (١)، وأنه ليس في الخلق أحد يشك في أن معنى جعلناه: خلقناه، وكل العرب والعجم لا يجدون فرقاً بين جعل وخلق، وهنا التفت الكناني إلى هذه المبالغة الفجة في الطرح من قبل المريسي، فقال: «أنا من العرب وأخالفك، والعرب جميعاً يخالفونك في هذا»، ثم شرح ذلك بالحقائق الدامغة، وأن فعل (جعل) ورد في القرآن الكريم بأحد معنيين: (خلق وصيّر)، والفرق بينهما أن جعل الذي بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد، وجعل بمعنى صير يتعدى إلى مفعولين... إلى آخر تلك المناظرة النفيسة (٢).

(١) من الآية ٣ من سورة الزخرف.

(٢) ينظر: كتاب الحيدة، ص ٥٩-٦٢.

القاعدة الخامسة

الحكم يُبنى على الظاهر

هذه قاعدة فقهية لطيفة بديعة، يقرر فيها الفقهاء أن الأحكام إنما تبنى على ما هو ظاهر، ولا يسوغ أن تبنى على الأمور الخفية أو المتهومة^(١). وهكذا الشأن عند إرادة إجراء الحوار مع إنسان، فإن الإنصاف يقتضي الأخذ بالظاهر، والبعد عن الانجراف وراء كل شبهة وريب، ذلك أن التماسي مع الشكوك والخوض في بحار الظنون كثيراً ما يقود إلى نتائج كارثية.

انحراف وإساءة:

لا شك أن المقصود من الحوار الفاعل والمثمر إقناع الطرف الآخر أو على الأقل الوصول إلى أرضية مشتركة، أو إبداء وجهات النظر وتبادل الحقائق والمعلومات والأفكار التي تزيد حصيلة كل طرف بما لدى الطرف الآخر، وذلك ما لا يمكن تحقيقه في ظل أي تلاعب بالألفاظ، أو مراوغة بالمقاصد، أو انحراف عن الهدف المنشود.

إننا نجد أنه في كثير من حالات الحوار والنقاش ما يعتمد أحد الطرفين إلى البعد عن ظاهر كلام محاوره، والقصد إلى إساءة فهمه، أو اختراع عبارات أو استدلالات أو نتائج غير مبررة منسوبة إليه، ومن ثمَّ يعمل على إدانته، وبيان فساد موقفه بحسب الاستدلالات أو النتائج التي نسبها بنفسه إلى محاوره؛ وذلك بدلاً من مواجهة ذلك المحاور وأفكاره الحقيقية، فكانت حاله كمن يضع أمامه كيس ملاكمة ويعمد إلى مواجهته وتوجيه الضربات الموجعة - في ظنه - باتجاهه، مخادعاً نفسه ومن يتبعه بأن محاوره قد بدأ يترنح ويفقد توازنه !.

(١) ينظر في القاعدة: مفاتيح الغيب، للرازي ٥٠١/١٥، تبين الحقائق، للزليعي ١٧٩/٣

وفي الحقيقة إن اختراع قول أو فكرة أو استدلال أو نتيجة ونسبة ذلك بكل جرأة وأريحية إلى المحاور هو في حد ذاته بعدد عن ظاهر الأمر، كما يعد نوعاً من الغش والخداع وتحيين فرص الانقضاض الغاشم على المحاور، وضرباً من التعطش البائس إلى تحقيق انتصارات زائفة على حساب الحقائق، وانحرافاً صارخاً عن مقومات العدل والقسط، وجناية على النفس والأتباع والجمهور والمحاورين، كيف وقد قال الله تعالى في محكم التنزيل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }^(١).

ومتى ما أراد المحاور تحقيق النجاح وإيصال الأفكار الصحيحة إلى الآخرين، فليكن أولاً وآخرًا صادقاً مع ذاته، وليحسب لكل الأمور حسابها، ولا يكن كمن قال فيه أبو الطيب المتنبي^(٢):

وإذا ما خلا الجبان بأرض طَلَبَ الطعنَ وحده والنزلا

ولو تأملنا هذا التصرف لوجدناه يتخذ في الواقع أشكالاً وأنماطاً عدة، كلها تؤول في النهاية إلى بناء هيكل متداع يمثل فكرة مشوهة عما يريده المحاور، ومن ثم توجيه النقاش إليها، ولعلنا نقف على أبرزها من خلال الآتي:

- الدفع إلى طرف الهاوية: وهنا يعتمد المحاور إلى إزاحة قول الآخر أو فكرته عن موقف الوسط إلى الطرف الشائن من أجل أن ينقلب إلى مسخ مشوه تنفر منه الطباع السليمة؛ لمعرفته المسبقة بأن الموقف الوسطي قريب إلى حد ما من قوله أو فكرته التي يتبناها هو، ويدعو

(١) الآية رقم ٨ من سورة المائدة.

(٢) ينظر: ديوان المتنبي بشرح المعكبري ١٣٤/٣.

الجمهور إلى ضرورة التمسك بها، وذلك القرب قد يضمن تعاطف بعض الجمهور أو الأتباع مع محاوره؛ إذ ليس رأيه بذلك التطرف المموج حتى نقف في اتجاهه موقفاً صارماً، إذاً الحل ههنا - بحسب تصويره الخاطئ - أن يتم العمل على التشغيب والتشويش والمبالغة، ومن ثم الدفع بقوله أو فكرته إلى أقصى مداها، ويطلق على هذا التصرف الذي ينحى إلى قلب الموقف المعتدل إلى موقف متطرف اسم الشيطنة أو إضفاء الصبغة الشيطانية (demonization) ^(١).

وهذا ما نلمحه في كثير من المحاورات عبر التاريخ وعبر النقاش المعاصر، ولننظر مثلاً ما حصل من قبل المعطلة من جعل إثبات صفات الكمال لله تعالى تمثيلاً وتجسيماً؛ وذلك بدافع التشغيب وصرف العامة عن الأخذ به؛ إذ متقرر عندهم أن الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ^(٢)، وهذا ما نبه إليه ابن القيم - رحمه الله - بقوله عن المبطل المشاغب: «أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مستهجنة، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع، فيتخير له من الألفاظ أكرهها، وأبعدها وصولاً إلى القلوب، وأشدّها نفرة عنها، فيتوهم السامع أن معناها هو الذي دلت عليه تلك الألفاظ، فيسمى التدين ثقالة، وعدم الانبساط إلى السفهاء والفساق والبطالين سوء خلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والغضب لله، والحمية لدينه فتنةً وشرّاً وفضولاً» ^(٣).

وهكذا نجد أنه متى ما دعا منصف مثلاً إلى ضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه قضية تضرّ المجتمع وتعمل على تقويض دعائمه، قابله المحاور بنوع من

(١) ينظر: المغالطات المنطقية، عادل مصطفى، ص ١٦٧.

(٢) من الآية رقم ١١ من سورة الشورى.

(٣) الصواعق المرسلة ٢/٤٣٨.

المشاغبة فجعل من الحزم الذي يدعو إليه الطرف الأول قسوةً وشدةً!، وخذ من أمثلة ذلك ما يحصل من جعل التحفظ تزمناً، والحصافة جبناً، ولعله يصدق في أمثال هؤلاء ما قاله الخليفة أبو العباس السفاح: إن من أذنياء الناس ووضعايمهم من عدّ البخل حزماً، والحلم ذلاً! (١).

- التركيز على الجوانب والصور الباهتة من فكرة المحاور أو أدلته الضعيفة؛ ذلك أنه لا تخلو أي فكرة في الغالب من جوانب إيجابية رائعة، وجوانب سلبية باهتة، وكذا لا تخلو من حجج تساق في معرض الاعتضاد لا الاعتماد؛ إذ كثيراً ما يدعم المتكلم قوله بأدلة قد لا يرتضيها على سبيل الانفراد، ومن الثابت والمتقرر عقلاً وعرفاً أنه يقبل في حال الاعتضاد ما لا يقبل في حال الاعتماد، وحينئذٍ يوحى المحاور أن ذلك جوهر فكرة مخالفه وعماده من الحجج والأدلة، فيعمل على تفنيدها، وإضفاء انطباع زائف بنجاحه في تقويض دعائم فكرة خصمه.

ولننظر على سبيل المثال في محاوره مفترضة، كأن يطرح أحد الطرفين رأيه في بلد ما بأنه قد يكون من المناسب التفكير حالياً في خوض غمار المنافسة على صعيد الأسلحة غير التقليدية في ظلّ تنافس دول المنطقة على امتلاكها، فيميل الطرف الآخر إلى التحذير من هذا التفكير، قائلاً: هل ترغب أن تتضرر بلادنا بمخلفات الأسلحة النووية التي تعاني من آثارها كثير من الدول!.

وهكذا يتناسى المحاور أن الضرر المترتب على التوقف عن إنتاج تلك الأسلحة أكبر بكثير من ضرر تلك المخلفات، وإنما ركز اعتراضه على جزء باهت من فكرة محاوره .

- آفة التصنيف، وهنا يعتمد المحاور إلى تصنيف محاوره عبر فكرة طرحها، ولا نستغرب حينئذ أن نجد محاوره مندهشاً إلى أي مدى قد تم تضخيم ما يدعو إليه ويتبناه، ولننظر على سبيل المثال ما إذا دعا مثلاً متخصص إلى ضرورة منح الناس شيئاً من الحرية في التعاطي مع قضاياهم ومشكلاتهم وإنشاء مؤسسات مجتمع مدني من باب الضرورة المجتمعية وموافقة لسنة تطور المجتمعات...وهنا قد لا يتحرج الطرف الآخر إلى تصنيف محاوره واتهامه بالعمل على نشر مبادئ الليبرالية مثلاً!، ويأخذ في سوق الكلام عن نشأتها وأسسها والمآخذ عليها..، وكل ذلك خلاف الظاهر من حال المحاور وفكرته!! .
- تضخيم الشيء والمبالغة في تصويره؛ بحيث ينأى تماماً عن ظاهره، والعمل على الوصول بكلام المحاور إلى مستوى خطير تمجّه العقول السوية ولا يتقبله الجمهور، ومثال ذلك ما لو أبدى متكلم فكرة في معرض محاوره ما قائلًا: أرى أنه لا مانع أن تعمل المرأة في الأسواق ضمن ضوابط ونظم... فيبادر الطرف الآخر إلى قوله: إذا أنت تدعو إلى انتشار الفواحش والموبقات داخل المجتمع، ويعمد إلى سوق الأدلة على خطورة الفواحش والموبقات التي لا يختلف عليها الطرفان .

- توجيه النقاش إلى جزء من الفكرة لا يؤثر في مجملها، نظراً من المحاور إلى سهولة تنفيذ تلك الجزئية؛ إذ إن أي فكرة لا تخلو من أسس تعتمد عليها وتشكّل صلبها وقوام وجودها (وهو ما يسمى ركنًا)، كما لا تخلو أيضاً من مكملات ومحسنات تعمل على تمثيلها إلى واقع حي ملموس، فتوجيه النقاش فقط إلى تلك المكملات لا يخلو من نوع إعراض عن المقصود، وخروج عن الموضوع، ولننظر على سبيل المثال: فيما لو تبني طرف في مجتمع يحصل فيه اختلاط بين الجنسين فكرة إنشاء مركز مستقل لتدريس الفتيات، ويقترح مثلاً وضعه في مركز المدينة ليسهل الوصول إليه من كل الجهات... فيعمد مخالفه إلى استهجان هذه الفكرة أساساً، لكنه يوجه النقاش إلى جزء لا يؤثر في مجملها قائلاً: كيف تدعو إلى هذه الفكرة السخيفة؟!، ألا تعلم أن مركز المدينة موبوء بالشباب الطائش وكل أنواع الجرائم!.

القاعدة السادسة

خير الأمور أوسطها

هذه قاعدة فقهية جميلة، مفادها أن الخير يكمن في الاعتدال في كل شيء؛ حيث لا إفراط ولا تفريط^(١)، وينبه إلى أن هذه العبارة لا تصح نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يتداوله بعض العامة، بل هي من قول التابعي مطرف بن عبدالله رحمه الله. وقيل في الشعر^(٢):

خيرُ الأمورِ الوسطُ حبُّ التناهي غلطُ

ولا شك أن أي حوار فاعل بين طرفين يتوقف على مراعاة الاعتدال والوسطية فيه، حتى يتهدى مركبه وسط أمواج الأفكار والرؤى المتلاطمة بكل ثبات وتوازن واستقرار.

مبدأ الوسطية:

إن أهم ما يميز المنهج الإسلامي في التعامل مع متقلبات الحياة هو الأمر بالتوسط والاعتدال في كل شؤونها، كما قال الله تعالى في محكم التنزيل: { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا }^(٣)، وقد تابعت كلمة المفسرين على أن معنى الوسط يعود إلى كون أفراد الأمة عدولاً خياراً؛ وذلك ما يوحى بالدلالة على الاعتدال بين الإفراط والتفريط؛ لأن الوسط هو المتخلل بين الطرفين، من خلال الوقوف على نقطة التوازن التي ترجع بقية الأطراف إليها.

ولا شك أن تصرفات الإنسان وأفعاله في ضوء الوسطية والتوازن تبدو عملية قاصدة ورشيدة؛ حيث تتجاوز كل معاني العصبية والسطحية في الحياة، وحينما يخرج سلوكه عن تلك المعاني وضوابطها، فلا بد أن يختل

(١) ينظر في القاعدة: الميسوط للسرخسي ص ١٦٩، قواعد الفق، للبركتي، ص ٨٠.

(٢) ينظر في البيت: النجوم الزاهرة ١٦/٩٠.

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

عنده التوازن والانسجام والانضباط، وتضطرب حينها موازين حياته .
وقد قال بعض أهل العلم: ما أمر الله سبحانه بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان؛
إما إلى تفريط وتقصير، وإما إلى مجاوزة وغلوّ، ولا يبالي بأيهما ظفر^(١).
وقال التابعي الجليل وهب بن منبه رحمه الله: إن لكل شيء طرفين ووسطاً،
فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان،
فعليكم بالأوسط من الأشياء^(٢).
وقد أحسن من قال^(٣):

عليك بأوساط الأمور فإنها نجاة ولا تتركب ذلولا ولا صعباً
إن مبدأ الوسطية في الحوار يحتم على المحاور المنصف العمل وفق مبدأ
الوسطية والتوازن في أخذه وعطائه، وكلامه وسماعه:

- فهناك وسطية في الوقت والمقدار بحيث لا يعتمد إلى أخذ أكثر من حقه، فيطغى على الطرف الآخر ويحيف عليه.
- وهناك توازن في حسن النظرة إلى الهدف من الحوار؛ وذلك من خلال ملاحظة أن الحوار ليس في ذاته تنازلاً عن القيم والمقتضيات، ولا تفريطاً في الثوابت والمرتكزات، ولا تلفيقاً بين المذاهب والمعتقدات؛ فإن ذلك من الصعوبة بمكان؛ حيث يولد مجتمعاً مشوهاً غير منسجم، وإنما المطلوب أن يحافظ على الحد الأدنى الذي يفضي إلى احترام متبادل لوجهات النظر، وتعاون على كل ما يكفل حفظ الكرامة، وحماية الحقوق، وحل المشكلات.
- كما أن هناك أيضاً توجهاً حقيقياً وهادفاً نحو تقبل مبدأ اختلاف

(١) ينظر: إغاثة اللفهان ١١٦/١.

(٢) ينظر: المقاصد الحسنة، للسخاوي، ص ٣٢٢.

(٣) ينظر في البيت: أدب الدنيا والدين، للماوردي، ص ١٠١.

الرؤى ووجهات النظر، والتقريب بينها، والعمل على إزالة كل رواسب الظنون والمخاوف ومسببات سوء الفهم، وتهيئة المناخ الإيجابي الذي يشجع على التفاهم والتواصل البناء.

لغة الحوار المفتقدة:

إن هذا العصر بانفتاحه وتقلباته بأمرس الحاجة إلى العمل الصادق الدؤوب على إنشاء مساحات التفاهم بين شتى الاجتهادات السارية بين أفراد المجتمع؛ وذلك من خلال تفعيل نماذج الحوار الراقية التي تنحى باتجاه التركيز على تقديم النصح، والحرص على البحث عن المشترك بدلاً من الإصرار على النيل من الآخر والحط من شأنه.

ولو تأملنا سيرة الأنبياء - عليهم السلام - لوجدنا أروع الأمثلة في ذلك، والتي تفيدنا في ملاحظة فقدان قطاع عريض من المتحاورين الحد الأدنى من لغة الحوار المتوازنة والمنضبطة.

• فهذا نبي الله تعالى موسى - عليه السلام - يقف محاوراً رأس الباطل الذي لا يختلف اثنان على مدى قسوته وجبروته وظلمه، وعلى الرغم بما كان يقذفه فرعون من سباب وتجريح غير مبرر: {إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ} (١)، إلا أننا نجد موسى يستخدم معه لغة متزنة موضوعية بعيدة كل البعد عن الشطط والانحراف، ممتثلاً أمر ربه: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} (٢).

وفي هذا الصدد ينقل لنا التاريخ أن الخليفة المأمون وعظه واعظ (٣)، وعنف له في القول، فقال المأمون: يا رجل ارفق! فقد بعث الله من هو خير منك إلى

(١) من الآية ٢٧ من سورة الشعراء.

(٢) الآية ٤٤ من سورة طه.

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين، للغزالي ٢/٣٢٤.

من هو شرّ مني، وأمره بالرفق، فقال تعالى: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}.^(٤)

• وهذا أيضاً نبي الله تعالى شعيب - عليه السلام - يعمد إلى العمل وفق كل نصح وشفقة في أثناء حوارهِ مع قومه، على الرغم من تهكمهم وسخريتهم اللاذعة بقولهم: {إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ}،^(٤) إلا أنه يصبر على أذاهم له، ويتغافل عن كل ذلك، قائلاً: {يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}،^(٥) وقد علق ابن كثير - رحمه الله - على ذلك بقوله: هذا تلطف معهم في العبارة، ودعوة لهم إلى الحق بأبين إشارة^(٦).

وقد ورد عن بعض الحكماء: الكلام اللين يغسل الضغائن المستكنة في الجوارح، وقال آخر: كل كلام لا يسخط ربك، إلا أنك ترضي به جليسك فلا تكن به عليه بخيلاً؛ فإنه لعله يعوضك منه ثواب المحسنين، وعلق على ذلك الإمام الغزالي - رحمه الله - بقوله: « وهذا كله في فضل الكلام الطيب، وتضاده الخصومة والمراء والجدال واللجاج؛ فإنه الكلام المستكره الموحش، المؤذي للقلب، المنغص للعيش، المهيج للغضب، الموغر للصدر»^(٤).
وكم هو جميل قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وهذا شأن كل من أراد أن يظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم»^(٥).

(١) من الآية ٨٧ من سورة هود. ويلحظ هنا أن قوم شعيب - عليه السلام - قالوا له هذا الكلام على وجه السخرية والاستهزاء، كما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أرادوا السفه الغاوي، والعرب تصف الشيء بضمه. ينظر: معالم التنزيل، للبغوي ٤٦٢/٢

(٢) الآية ٨٨ من سورة هود.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١/١٨٧.

(٤) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ١٤١.

(٥) ينظر في المصادر على المطلوب: آداب البحث والمناظرة، للشنقيطي، ص ٢٧٢.

القاعدة السابعة

الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه

المراد بهذه القاعدة الفقهية ظاهر؛ وذلك أن الإنسان متى ما رضي بأمر ما أو بعمل معين باختياره، لزم منه رضاه ضمناً بما يتولد منه ويترتب عليه؛ إذ هو أمر تم بطوعه واختياره^(١).

إن رضا الإنسان بكونه محاوراً لا حاكماً ولا موجهاً يُعدّ رضا منه بما يترتب على اتصافه بهذه الصفة؛ وذلك من خلال مراعاة مقتضيات الحوار ومتطلباته، بحيث يعمل بصدق وفق كونه محاوراً، من غير محاولة الولوج إلى أي تفسيرات مغالطة أو إطلاق أحكام مسبقة.

حوار الأنا:

إن من أبرز معوقات الحوار داخل أي مجتمع ينشد الرقي والتحضر اتجاه أفراده نحو النزعة الأحادية، والحرص على تكريس الهيمنة والاستحواذ وسلب غيرهم القدرة على طرح وجهات النظر والمنافسة الإيجابية، وحينئذٍ يتجه المحاور بكل أسف إلى الحوار مع ذاته فحسب، وما يتقبله هو دون النظر إلى ما عند الآخرين، فينزوي التفاعل، وتنطمس انسيابية التداول من خلال فهم الآراء الأخرى ومناقشتها بتعقل وهدوء، فتبرز صور من الحوارات السلبية التي لا تُسمن ولا تغني من جوع.

ومن ذلك ما يجده كثير من المتحاورين من عنت ومشقة في التفاهم في أثناء الحوار؛ وذلك حينما تسود لغة المغالطات، والبحث عن الهفوات، وسلوك الأساليب المنحرفة في النقاش والاستدلال، والتهرب من قبول الحجج والبراهين؛ وذلك ما يتضمن معاني المكابرة والمعاندة والمشغبة، ويمكن النظر

على سبيل المثال إلى ما يحصل من مصادرة على المطلوب في كثير من الحوارات؛ وذلك بأن يبني المحاورُ كلامه على مقدمات ونتيجة، ويحصل اللخل من جهة جعل النتيجة نفسها إحدى المقدمات، بتغيير في عبارته يكون سبباً لتوهم المغايرة بين النتيجة والمقدمة^(١).

إنه في هذه الحال حينما يفشل المحاور المغالط في حمل عبء الدليل القوي، وتعوزه المقدمات المسلم بها؛ فإنه يعمد إلى وسيلة من الخداع قد تنطلي على محاوره أو الجمهور؛ وذلك من خلال تنكر النتيجة المختلف فيها، وإلباسها لباس المقدمة المسلم بها، فتتحول حينئذ الدعوى إلى دليل، ولعلنا نلاحظ شيئاً من ذلك عندما يلجأ المحاور إلى قطع الطريق على خصمه باستناده إلى نص شرعي مع استعمال تأويله الخاص على أنه مقدمة مسلم بها، فمثلاً حينما يحاور شخص ما تساهله في التعرض لدماء المعاهدين، يبادر إلى الاستناد إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «لا يجتمع كافر وقاتله في النار أبداً»^(٢)، والادعاء بأن الحديث عام في كل كافر، مع أنه مفسرٌ بكونه مختصاً بالمجاهد في سبيل الله حينما يقتل كافراً حربياً^(٣).

وكذا لا يصح في الاستدلال تكرار النتيجة في المقدمات مع محاور لا يؤمن أصلاً بتلك النتيجة ولا يلتزم بها؛ فمن الخطأ مثلاً في مقام المحاوره مع غير المسلم أن تستند في نفي تحريف القرآن بقول الله تعالى في محكم التنزيل: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}،^(٤) وكم أحسن الإمام الشاطبي - رحمه الله - حينما قال: «إن الخصمين إما أن يتفقا على أصل يرجعان إليه أم لا، فإن لم يتفقا على شيء لم يقع بمناظرتهما فائدة بحال...»

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٣٧/١٣.

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٣) الموافقات ٤١٤/٥ - ٤١٥.

(٤) الصواعق المرسله ٤٣٨/٢ - ٤٤١.

وإذا كانت الدعوى لا بد لها من دليل، وكان الدليل عند الخصم متنازعاً فيه، فليس عنده بدليل، فصار الإتيان به عبثاً لا يفيد فائدة، ولا يحصل مقصوداً^(١).

إياك والتجريح :

إن مقام الحوار مقام إدلاء للرأي ونقاش وإبداء لوجهات النظر، وليس المقام مقام إطلاق أحكام على الناس وتعسف تجاههم (ولينظر على سبيل المثال ما يرد في كثير من منتديات العالم العربي والإسلامي من التساهل في إطلاق: علماني، متطرف، متعصب، إرهابي، يساري، ليبرالي!)؛ فلا مجال للتجريح والشخصنة السلبية؛ إذ في ذلك خروج عما التزم ورضي به من كونه محاوراً؛ فوظيفة الحوار الصادق تفهم الآراء ووجهات النظر، لا التهرب من المواجهة الموضوعية، من خلال التهجم على الأشخاص.

ويطلق على اتجاه الحوار إلى مثل هذا التصرف (وسيلة اغتيال الشخصية)، وهي تستند إلى محاولة إثارة النفور من الشخص ذاته، لا فكرته ورأيه، بغية الوصول بسهولة إلى إقناع الجمهور والمتلقين برفض أي فكرة أو رأي يحملها الطرف الآخر، وهو أسلوب لا علاقة له بالحوار وتفهم الآراء وتقبل وجهات النظر، بل هو لا يخرج عن كونه أسلوب مغالطة ينحى إلى التأثير بالعواطف والتلاعب بالمشاعر.

وقد نبه المحققون من أهل العلم إلى حصول مثل هذه التصرفات من قبل المخالفين للحق؛ تلبيساً وتمويهاً على الناس، ولعل أبرز مثال على ذلك ما ذكره ابن القيم - رحمه الله - بقوله عن المبطل: «أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مستهجنة، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها

الأسماع، فيتخيّر له من الألفاظ أكرهها وأبعدها وصولاً إلى القلوب، وأشدّها نفرة عنها، فيتوهم السامع أن معناها هو الذي دلت عليه تلك الألفاظ... ولما أراد المتأوّلون المُعطلون تمام هذا الغرض اخترعوا لأهل السنة الألقاب القبيحة، فسموهم حَشَوِيَّة ونوابت ونواصب ومجبرة ومجسّمة ومشبّهة ونحو ذلك... وهذا الأمر لا يزال في الأرض إلى أن يرثها الله ومن عليها»^(١).

القاعدة الثامنة

مَنْ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى نَفْسِهِ لَا يَنْظُرْ إِلَيْهِ

هذه القاعدة الفقهية تقرر أن الأصل في الإنسان العاقل الحصيف أن يسعى في تحقيق مصالحه ويعمل لما ينفعه، محاولاً جلب الخير لنفسه ودفع الضرر عنها؛ إذ الشأن أن من لا يعمل لمصلحة نفسه ومنفعتيها لا يعمل غيره له؛ إذ كل إنسان مشغول في الأصل بنفسه وبالنظر لها^(١).

إن الإنسان في حياته وحواره مع الآخرين بحاجة مستمرة إلى النظر إلى نفسه ورعايتها والعناية بها، من خلال الحرص على بناء الذات وتطويرها وإكسابها المهارات اللازمة؛ وذلك ما يكفل غالباً تحقيق شخصية مرنة قادرة على الاستجابة بفعالية للحقائق والاجتهادات، والتعاطي المثمر في حوار مع شرائح المجتمع كافة.

كن واقعياً:

الهدف الرئيس من الحوار ليس في إقناع الآخرين قسراً بوجهة النظر التي يملكها المحاور، بل في النجاح بأن يُريهم ما لا يرون، وأن يطلعهم بصدق على أشياء قد تكون غابت عن أذهانهم، وفي المقابل لا بد من العمل على محاولة رؤية وجهات نظرهم حيال القضية محل الحوار.

ولذلك لا يُكتب للحوار النجاح غالباً في ظل فقدان الوعي بالمسافة الاختلافية القائمة بين البشر، فهو في طبيعته تفاعل بين أطراف ذات رؤى مختلفة، وبدلاً من الحسرة وضياع الوقت والجهد في لوم الآخرين على عدم

(١) ينظر في القاعدة: موسوع القواعد الفقهية للدكتور البورنو، ١١/١٠٩١.

تقبلهم لوجهة النظر التي يحملها المحاور، كان الأجدد النظر بواقعية إلى ضرورة التنوع والاختلاف في وجهات النظر بين البشر.

وإذا كان الإنسان بطبعه يميل إلى الانتصار للذات وتحقيق الغلبة؛ فإن ذلك مما لا يسوغ إظهاره من خلال الحوار الفاعل، فالحوار بطبيعته انفتاح وإصغاء لا مجال فيه لأي صورة من صور التحكم والاحتواء والسيطرة، وما أجمل ما ورد عن حاتم الأصم - رحمه الله - لما اجتمع نفر من أهل بغداد به، وسألوه: يا أبا عبد الرحمن أنت رجل أعجمي، وليس يكلمك أحد إلا قطعته، لأي معنى؟، فقال لهم: معي ثلاث خصال أظهر بها على خصمي: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن له إذا أخطأ، وأحفظ نفسي أن لا أجهل عليه، ولما بلغ ذلك عنه الإمام أحمد بن حنبل قال: سبحان الله ما أعقله! قوموا بنا إليه^(١).

ثق بنفسك :

متى ما أردت بصدق النجاح في حوارك مع الآخرين، وتقبل وجهات نظرهم حيال القضايا التي تتقبل الاجتهاد والاختلاف فلا بد أولاً من السعي الدؤوب إلى النجاح في إدارة الذات والتعامل مع النفس، وحينئذ لا بد من تمثل قول الله تعالى في محكم التنزيل: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} (٢).

إن الثقة بالنفس ليست مجرد مظهر نتلبس به أو كلمات نتشدد بها، بل هي أمر ينبع من الداخل، نؤمن به ونتصرف من خلاله، وهي عامل نفسي

(١) ينظر: إحياء علوم الدين ١/٦٧.

(٢) من الآية رقم ١١ من سورة الرعد.

مهم يلعب دوراً كبيراً في إدارة الإنسان لذاته، ويحدد شكل علاقته بمن حوله، ويسهم في حسن توظيفه لمواهبه وطاقاته، ورفض الغبار المتراكم على رفوف نفسه، وتحقيق أهدافه وطموحاته .

وقد قيل في مأثور الحكمة:

- يتقبلك الناس حسب تقبلك لنفسك .
- يحظى المرء في حياته بالنصيب الذي يهيىء نفسه لأخذه .

المبحث الثاني

وسائل الفهم في الحوار

وفيه ثمانى قواعد:

- القاعدة الأولى: إثبات الشيء ابتداءً يستدعي دليلاً مثبتاً.
- القاعدة الثانية: الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار.
- القاعدة الثالثة: الباطل لا يقبل الإجازة.
- القاعدة الرابعة: بناء القوي على الضعيف فاسد.
- القاعدة الخامسة: الحكم يُبنى على الظاهر.
- القاعدة السادسة: خير الأمور أوسطها.
- القاعدة السابعة: الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه.
- القاعدة الثامنة: مَنْ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى نَفْسِهِ لَا يَنْظُرْ إِلَيْهِ.

القاعدة الأولى

آخر الكلام مبني على أوله

هذه القاعدة الفقهية يُراد بها تقرير أن الكلام متى ما أريد الوقوف على معناه المراد فإن ذلك يستدعي النظر في الألفاظ الواردة فيه وربط آخرها بأولها؛ وذلك ما يؤسس لنظرية الاعتداد بالسياق الذي وظيفته بيان مراد المتكلم أو تأكيده^(١).

وعليه فمن الممكن الاستفادة من هذه القاعدة في الحوار، الذي بطبيعته يتضمن تداولاً للحديث والكلام بين طرفين؛ فلا بد فيه من ضبط مسالك الفهم فيه من خلال مراعاة ربط كلام المحاور ببعضه ببعض لئلا يقع المحاور في مزالق الزلل والخطأ وسوء الظن.

الكلام بآخره:

إن المحاور المنصف لا يعمد إلى قطع كلام محاوره قبل إتمام فكرته التي يدعو إليها؛ وذلك ما يعمل على تكريس نظرة الإنصاف إليه، وهي الوسيلة الأكثر أهمية بين العوامل العديدة التي يتم تقويمها على أساسها، ولذلك ذكر الطوفي - رحمه الله - في آداب المناظرة أنه لا يصح أن يقطع أحد المتناظرين على الآخر كلامه حتى لو فهم مقصوده من بعضه؛ إذ المعاني بعضها مرتبط ببعض، وبعضها دليل على بعض، وفي مثل هذا - أعني: قطع كلام الخصم في إثباته - يقول الفقهاء: الكلام بآخره^(٢).

(١) ينظر في القاعدة: المبسوط، للسرخسي ٢١/١٨.

(٢) ينظر: علم الجدل في علم الجدل، ص ١٣.

إذاً يقرر الفقهاء تنبيهاً إلى ضرورة عدّ الكلام بوصفه وحدة متكاملة: تمام الكلام بآخره، وتأكيداً لذلك نجد الشاطبي - رحمه الله - يقول: «المساقيات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، فالذي يكون على بالٍ من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها؛ فإن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق ببعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره»^(١).

ومما يستطرف ذكره ههنا من أن السامع ينبغي له التمهّل وعدم أخذ الكلام من أوله فقط: ما ورد أن أبا تمام أنشد أحمد بن المعتصم^(٢):

إقدام عمرو في سماحة حاتم في حلم أحنف في ذكاء إياس
فقال له مؤدبه - وأراد الغضّ من أبي تمام - : الأمير أكبر من كل من
وصفت؛ فإنك ما زدت على أن شبهته بأجلاف من العرب البوادي، فقال أبو
تمام: الكلام بآخره!، ثم أنشد:

لا تنكروا ضربي له من دونه مثلاً شروداً في الندى والباس
فالله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة والنيراس

(١) الموافقات ٤/٢٦٦.

(٢) ينظر: التذكرة الحمدونية ٧/٢٠٢-٢٠٣.

بتر النص :

إن من الظلم والاعتداء في الحوار ما يحصل أحياناً من بتر النصوص من سياقها واقتطاعها واجتزاء ما يخدم موقف المحاور من دون ذكر صدر القول أو عجزه ، والاستشهاد ببعضه الذي يؤيد دعوى المدعي وإغفال بعضه الآخر الذي لا يؤيده؛ إنه ضرب من الاعتماد على نقل نصف الحقيقة وتجاهل النصف الآخر، وهو ما يعد لوناً من ألوان الكذب والتدليس والتحايل .
ولذلك يمكن أن يقال: إن الفهم الأعرج دائماً ما يتكئ على عقل مجتزأ، يعمل على فصل الكلام عن متعلقاته وما يرتبط به، ويفصله عن سياقه ومقصوده ومآله، وهذا العقل حجر عثرة في طريق أي حوار مثمر؛ حيث يبني فهماً ناقصاً مشوهاً، ولا يمكن أن يصنع حواراً فاعلاً ولا فكراً وثقافة .
ومتى ما عمد المحاور إلى هذا السبيل من التلون وسوء الفهم والتصوّر؛ فإنه يخشى عليه أن يلحق بركب السكارى في أفهامهم وتصوراتهم المشوهة، الذين سمع أحدهم قول الله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ}، ولم يتم ما بعدها: {الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ} (١)، فأنشأ قائلاً! (٢):

ما قال ربك ويل للأولى سكروا بل قال ربك ويل للمصلينا

(١) الآيتان ٤-٥ من سورة الماعون.

(٢) ينظر في بيت الشعر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، للشنقيطي، ص ٢٨٨.

القاعدة الثانية

الأمور بمقاصدها

هذه إحدى القواعد الفقهية الكبرى، وهي على وجازة صيغتها وقلة كلماتها تُعدُّ من جوامع الكلم، وتستند إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، وتقرر أن الأحكام المترتبة على تصرفات المكلف يُنظر فيها إلى مقصده؛ حيث تختلف باختلاف إرادته ونيته^(٢).

وبناءً عليه، فإن الأقوال والتصرفات الصادرة أثناء الحوار لا بد أن يُلاحظ فيها مراعاة المقصود منها، وعدم التسرع في إصدار الأحكام تجاهها قبل تفهم وجهتها والتحقق من المراد بها، وما أجمل وصية إمام الحرمين الجويني حينما قال: «عليك بمراعاة كلام الخصم، وتفهم معانيه على غاية الحدِّ والاستقصاء»^(٣).

وكم هو بديع أيضاً قول الشاعر^(٤):

إذا ما لم يكن لك حسن فهمٍ
أسأتَ إجابةً وأسأتَ سمعاً
أظهر مقصدك:

مما هو بدهي أن الناس لا يعلمون ما تخفيه خلجات النفوس، وهم لا يتعاملون مع غيرهم إلا من خلال ما يظهر لهم عبر الألفاظ أو التصرفات، فلا ينتظر الإنسان منهم أن يفهموه وهم لم يشقوا عن صدره، ذلك أن من العبث غالباً محاولته إيصال أشياء تتخطى مجرد الكلمات أو التصرفات من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، الله ١٣/١، ومسلم في صحيحه، ص ٩٢٠.

(٢) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٨.

(٣) الكافية في الجدل، ص ٥٣٥.

(٤) ينظر في البيت: الآداب الشرعية، لابن مفلح ١٠٧/٢.

غير أن يكشف بوضوح عن مقصده الذي يرمي إليه، وكم هو جميل في هذا الصدد قول ابن القيم - رحمه الله - : «لما كان المقصود من التخاطب التقاء قصد المتكلم وفهم المخاطب على محزّ واحد كان أصحّ الإيفهام وأسعد الناس بالخاطب ما التقى فيه فهم السامع ومراد المتكلم»^(١).

ولذلك يؤكد كل من الباحثين الدكتور / ريك برينكمان والدكتور / ريك كيرشنيير أن الرسائل الكلامية المختلطة والمشوشة قد تسبب مشكلات كبيرة في العلاقات، وعندما تشعر أن أحداً لا يفهم قصدك الإيجابي - أو أن قصدك يحتوي ضمناً على غير ما تريده بوضوح - يحدث سوء الفهم، ومن المحتمل أن تنطبق هذه الحالة على المثل القائل: إن الطريق إلى الجحيم معبد بالنوايا الحسنة، ولكي تتجنب سوء الفهم عليك أن تتعلم كيف تبدأ الحديث بنوايا إيجابية^(٢).

افهم رسالة محاورك :

يذكرنا الفقهاء في قاعدة جميلة أن (الكلام مبني على غرض المتكلم)، ولا شك أن أي حوار يتضمن كثيراً من النقاش والجدال وكشف وجهات النظر؛ وذلك ما يوقف على ضرورة فهم كل طرف للآخر، وما يهدف الوصول إليه من خلال الألفاظ والعبارات.

ولو تأملنا الحوارات المطروحة في الساحة الاجتماعية للحظنا أنه كثيراً ما يحصل من قبل أحد المتحاورين تفسير رسائل محاوره بناء على خبرات شخصية متراكمة لديه، أو عبر خلفيات فكرية مسبقة، وهذا ما يعطي تشويشاً أو نقصاً في التفاهم بينهما، بحيث لا يفهم حقيقة قوله، ومن ثم

(١) الصواعق المرسلّة ٢/٥٠٠-٥٠١.

(٢) التعامل مع من لا تطيقهم، ص ١٠٥.

لا يتصرف وفق توقعات صاحب الرسالة، وهنا كلما زادت مهارات التواصل بينهما أعطت النتائج المرجوة؛ ولذا من الممكن التنبيه في هذا المجال إلى أمور ذات أهمية قصوى:

- العمل على تشكيل فاعل للوعي الخاص بالأفكار المتعلقة بموضوع الحوار.
- التكريس الذهني من خلال حسن الإصغاء وإظهار التفاعل الإيجابي لتشجيع الحوار على التعبير بصدق عن مرئياته ومواقفه ووجهات نظره.
- التأكد من فهم مقصد المحاور بغرض الحصول على مزيد من المعلومات.
- الحرص على التساؤل بكل أريحية عن أي نقاط غامضة، أو ذات تفسيرات متعددة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام»^(١).
- تطوير كل مهارة ممكنة في سبيل المساعدة على التواصل بفعالية وفهم المراد.

وأذكر ههنا بعبارة جميلة جاءت في وصايا الوزير يحيى بن خالد البرمكي لابنه جعفر - رحمهما الله -؛ حيث يقول: «لا تردّ على أحد جواباً حتى تفهم كلامه؛ فإن ذلك يصرفك عن جواب كلامه إلى غيره، ويؤكد الجهل عليك، ولكن افهم عنه؛ فإذا فهمته فأجبه، ولا تعجل بالجواب قبل الاستفهام، ولا تستح أن تستفهم إذا لم تفهم؛ فإن الجواب قبل الفهم حُمق»^(٢).

(١) مجموع الفتاوى ١٣/١٤٦.

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله ١/١٤٨.

احذر الجرح :

إنه وإن حصل الاتفاق على أن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، كما هو مضمون هذه القاعدة الفقهية الرائعة، إلا أن ذلك لا يعني بحال إمكانية اجتناب المحاور الألفاظ المناسبة والجميلة، أو أن تتاح له مطلق الحرية في أن يتلفظ بما شاء من عبارات مهما كانت قاسية وجارحة ومخيبة للآمال؛ بدعوى أنه لا يقصدها بحرفيتها، بل يتعين تخير الألفاظ المناسبة.

وتعجبني في هذا الصدد عبارة رائعة تُنسب إلى الفيلسوف لورد تستر فيلد: الألفاظ هي الثياب التي ترتديها أفكارنا... فيجب ألا تظهر أفكارنا في ثياب رثة بالية.

القاعدة الثالثة

تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع

هذه قاعدة أصولية فقهية، وقد حُكي اتفاق أهل العلم عليها؛ وهي تنبه إلى أنه لا يجوز تأخير البيان في الشريعة عن وقت الحاجة، وإلا لزم تكليف المكلف بما لا سبيل إلى العلم به، وهو ممتنع^(١).

وفي أي حوار هادف لا يصح بحال تأخير البيان عن وقت الحاجة فيه، بل لا بد أن يكون قائماً على الوضوح والبيان والشفافية من الطرفين، بعيداً عن الثرثرة دون هدف محدد، وبعيداً عن الاهتمام بالصياغة اللفظية للرأي أو الفكرة على حساب المعنى والجوهر، وبعيداً كذلك عن الغموض والضبابية في الطرح والدخول في أمور جانبية لا علاقة لها بصلب موضوع الحوار، من أجل التهرب من مواجهة حقائق معينة، ولقد كشفت تجارب الحياة أن كثيراً من التوتربين المتحاورين إنما هو نتاج كلمات فشل المحاور في إيصالها في الوقت المناسب إلى الطرف الآخر.

صراحة ووضوح:

متى ما أراد المحاور المنصف أن يتحدث الطرف الآخر عن فكرته بشفافية ووضوح؛ فإن عليه أن يبدأ أولاً بالتعبير عن نفسه وآرائه بصراحة وصدق، فكثيراً ما يتناسى الإنسان هذه القاعدة المنطقية في الحوار؛ حيث يبدأ حواراً بالغموض وشيء من الضبابية لاستجلاء الأمر، فلا يبوح بكامل رأيه مخافة أن ينكشف سائر ما يتعلق به، فيزيد الحوار إرباكاً مما يفتح أبواب القلق وسوء الظن، ويضيف شكوكاً تمنع من الحوار المثمر.

(١) ينظر في القاعدة: موسوعة القواعد الفقهية، د. البورنو ١٤٨/٣.

وحقيقة من المفيد ههنا أن يؤمن المحاور أن من مصلحة نجاح الحوار إعطاء الطرف الآخر فرصة جيدة للتعرف والاطلاع بكل وضوح على أفكاره ورؤاه؛ بحيث تكون بمنزلة فاتحة تعارف متبادل، وبداية تواصل حقيقي مثمر، تعمل كدعوة لتبادل المعلومات والمحادثة البناءة، كما أنها تُعدّ في الوقت ذاته إشارة إلى نوع من الاحترام ومحاولة بناء جسور الثقة المتبادلة.

مغالطة التشابه :

من أشهر مصطلحات التخاطب عند علماء التقعيد الفقهي: الوضع (الدلالة)، والاستعمال (التخاطب)، والحمل (التفسير)، ويتوقف نجاح التخاطب على فهم المتلقي - الذي هو آخر محطات التخاطب - مقصد المتحدث؛ فبقدر ما يكشف مقصده بعبارة دقيقة واضحة يصل المتلقي بدوره إلى فهم أدقّ، ولا شك أن استعمال المتكلم للوضع يعدّ جزءاً من مبدأ التعاون بين المتخاطبين، فيلزم حينئذٍ الأخذ بقواعد التخاطب البناء حتى يتحقق التعاون اللغوي بينهم، وفي حال عدل المتكلم عن الدلالة الحرفية للغة؛ فعليه أن ينصب القرائن الكاشفة والمبيّنة؛ بحيث تكون هناك مناسبة بين الدلالة الوضعية والمعنى المراد حتى لا يُعدّ مغالطاً.

ومن ههنا يمكن أن يقال: إن أي عبارة تدخل حيز التشابه والالتباس متى ما كان معناها غير محدد، نتيجة لتفكك مبناها وتعثر الطريقة التي تتضمن بها ألفاظها؛ بحيث تكون قابلة بسبب تركيبها لأكثر من تفسير، أي: حمالة أوجه، وأحياناً تكون العبارة المتشابهة صادقة وفقاً لتأويل معين وكاذبة وفقاً لتأويل آخر، فإذا أوردتها المحاور كمقدمة على تأويل الصدق،

واستخلص منها نتيجة على تأويل الكذب يكون قد وقع فعلاً في مغالطة التشابه أو الاشتباه^(١).

ولو تأملنا كثيراً من المصطلحات التي ترد في ساحات الحوار في هذا الزمن لوقفنا على طائفة منها، كما هو الشأن في مصطلحات: «التنوير»، «والحرية»، «والحياد»، «والتسامح»، «والوسطية»، «والديمقراطية»، ونحوها من المصطلحات الجذابة والبراقة، إلا أنها في الوقت ذاته مصطلحات مشتركة حمالة أوجه؛ تُستخدم لتمرير الأفكار (بنوعيتها)؛ بحيث تختلف المقاصد في إيرادها الإجمالي.

ولقد لحظ المحققون من أهل العلم حصول مثل هذا التشابه عند المناقشات؛ وذلك من خلال ذكر المخالف للفظ مشكل يحتمل معنى صحيحاً وآخر باطلاً، فهنا لا يردّ ذلك اللفظ مطلقاً، بل لا بد - كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - أن تُفسّر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسّرة المبينة؛ فكل لفظ يحتمل حقاً وباطلاً لا يصح أن يطلق إلا مبيناً به المراد الحق دون الباطل؛ ذلك أن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وكثير من نزاع الناس هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يُثبتته، ويفهم منها الآخر معنى ينفيه^(٢).

(١) ينظر: المغالطات المنطقية، ص ١٩٩.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ١٢/٥٥١-٥٥٢.

القاعدة الرابعة

الحكم على الشيء فرع عن تصوره

هذه قاعدة فقهية معقولة غزيرة المعنى، وجاءت بصيغة: الحكم على الشيء فرع عن تصوره^(١)، وهي تقرر أن أحكام الإنسان على الأشخاص والمواقف والأفكار ينبغي أن يسبقها تصور صحيح تجاه حقيقتها وكنهها، وبقدر صحة ذلك التصور تصح الأحكام أو تقرب إلى الصواب، وبقدر القصور أو الخطأ فيها تحصل أخطاء الأحكام وحيثها، فمن البدهي أن التصور دائماً يسبق التصديق، فهو مقدمة ضرورية للحكم على الأشياء، إن هذه القاعدة مبهرة في مناها ومعناها، وتناسب تماماً مع التفكير القويم والمنطق السليم، وهي وسيلة رائعة وجسر متين للعبور إلى النتائج الصائبة.

إن أي حوار بين طرفين لا يخلو بطبيعته من مواقف متعددة تصدر من خلال رؤى وتصورات تسبقها، وعليه فمن الخلل بمكان المبادرة إلى إطلاق الأحكام تجاهها قبل فهم طبيعتها ودوافعها واستيعابها بدرجة تمكن من أخذ فكرة متكاملة عنها، حتى نضمن مطابقتها لما تحمله تلك التصرفات من أهداف ومقاصد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «إن كثيراً من نزاع العقلاء لكونهم لا يتصورون مورد النزاع تصوراً بيّناً»^(٢).

حدد خطواتك :

الحوار البناء المثمر يتحقق من خلال الحرص على ترتيب الأفكار وفهمها بتسلسلها؛ فالإنسان حينما يقتنع بفكرة ما لا يحصل له ذلك فجأة، بل غالباً ما يتوقف على معرفة مقدماتها والمرور بمراحل مترابطة قبل الوصول لنتيجتها، إلا أن الإشكال يقع عندما يتهيا لإقناع طرف آخر بمضمونها،

(١) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي ٢/٢٨٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/٥٧.

فيفترض خطأً أن محاوره قد وقف على تلك المقدمات وأدركها، فيبتدأ الحوار من النتيجة التي انتهى هو إليها، دون المرور بتسلسل المقدمات المعتاد واستعراض ترتيبها المنطقي، فلا يتم حينئذٍ التلاقي بين الطرفين والوصول إلى النتيجة المفترضة، لهذا كان من اللازم مراعاة تسلسل العرض ومنطقيته، والتأكد من فهم الحدود والاصطلاحات لدى الطرفين المتحاورين.

كما أنه لا بد في هذا الجانب من ملاحظة الهدف المنشود من الحوار، فليس من شأن كل حوار استهداف إقناع الطرف الآخر بقناعات الذات، بل قد يكفي أحياناً مجرد تعريفه بالفكرة، وإقناعه بأهميتها وقوة مستندها؛ ذلك أن الحوار في المسائل ذات الصبغة الاجتهادية لا يلزم التأكيد فيه على ضرورة مغادرة الطرف المحاور لموقفه الفكري وموقعه الثقافي، بل قد يكفي فيه أن يكون نافذة أساسية لصناعة التلاقي، وإضاءة النقاط المظلمة، وتأسيس قواعد التواصل، واكتشاف المساحات المشتركة الممكنة وبلورتها.

إن المعضلة الكبرى في طائفة من الحوارات المطروحة في الساحة الفكرية والثقافية أننا كثيراً ما نجد أطراف الحوار تقف وراء جُدُرٍ من المفاهيم الخاطئة والأحكام المسبقة عن الطرف الآخر، كما قد تنطلق من جهة أخرى من تصورات ذهنية تحول دون التواصل والتفاهم على أرضية مشتركة تعين إلى الوصول إلى نقاش موضوعي يفضي إلى الحلول المناسبة.

وضوح المفاهيم:

يتطلب أي حوار ناجح اتفاق أطرافه على معاني مصطلحات موضوعه، والمقصود بالمفاهيم التي يتم تداولها فيه، فذلك بدوره يضمن عدم تحوّل الحوار إلى ضرب من الجدل البيزنطي الفارغ، كما يضمن من جهة أخرى عدم بعثرة الأفكار وتشتيت الجهود والطاقات بسبب ضبابية المفهوم وعدم وضوحه، فإنه متى ما أصبحت المصطلحات والمفاهيم محل خلاف ونزاع في ذاتها أفضى ذلك إلى الخلل في الوصول إلى الهدف المنشود.

ولهذا كان من اللازم على المحاور إيضاح المقصود بالمصطلحات والمفاهيم الواردة في موضوع الحوار، وتخليصه من كل شائبة تعرض له، وتجنب الولوج في أي أسلوب من أساليب الحيل والمراوغة وتلوينات السفسطة، وقد نبه إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - إلى خطورة الجنوح إلى استعمال الحيل لأجل التلبيس والغلبة على المحاور، وأنه من دأب أهل الفسق في المناظرة، وذكر من أساليب ذلك: الاحتيال من خلال التعمق في العبارات حتى لا يفهم المخاطب من كلامه إلا القليل؛ لكثرة ما يكون فيه من الغموض والإجمال وغريب اللغة، وذكر أنه متى عُرف عن إنسان الاعتماد على ذلك قُطعت مكانته^(١).

إن اهتزاز المعيار وغياب التصور الصحيح والملائم سبيل إلى الظلم والاعتساف، وموقع في تجنب الإنصاف، والله درُّ أبي القاسم عبيد الله بن عمر - رحمه الله - حينما قال: «إن من حق البحث والنظر الإضراب عن الكلام في فروع لم تُحكّم أصولها، والتماس ثمرة لم تُغرس شجرها، وطلب نتيجة لم تُعرف مقدماتها»^(٢).

(١) ينظر: الكافية في الجدل، ص ٥٤٢.

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٨٥.

القاعدة الخامسة

لا عبرة بالظن البين خطؤه

المقصود بهذه القاعدة أن الإنسان متى ما بنى أمراً من الأمور على ظن قوي؛ فإن ما بناه يكون صحيحاً، لكن إذا تبين له خطأ ذلك الظن؛ فإنه لا اكتراث به ولا مبالاة، وحينئذ لا يصح الاعتداد به شرعاً، ولا يلتفت إليه، ويلغى ما بني عليه من أحكام وآثار، ويجعل كأن لم يكن، سواء أكان الخطأ ظاهراً ومبيناً للحال أم كان خفياً^(١).

وبناءً عليه، فإن الحوار الجاد لا بد أن يكون قائماً أساساً على مبدأ العدل والإنصاف والتفاهم بين المتحاورين، ودائماً ما تكمن الخطورة في تسلل شبح الأوهام والظنون السيئة، وإمعان أحد المتحاورين أو كليهما في متابعة العمل وإفساح المجال من أجل محاولة تدمير الطرف الآخر.

أكذب الحديث:

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ }^(٢)، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث»^(٣).

إن من مظاهر التطرف في الحوار أن يعتمد أحد المتحاورين إلى تغليب سوء الظن بالطرف الآخر، والنظر إليه من خلال منظار أسود يعمل دون كلل على إخفاء الحسنات وتجاوزها، على حين يتم تضخيم الأخطاء والهفوات؛ فالأصل عنده دوماً هو الاتهام، والأصل في الاتهام الإدانة، خلافاً لما تقرره شريعة الإسلام من أن الأصل براءة الذمة.

(١) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ١٥٧.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/٤، ومسلم في صحيحه، ص ١١٩٢، رقم ٢٥٦٣.

لا شك أن الإنسان في هذا العصر يلمس توجهاً جدياً نحو تفعيل الحوار داخل كثير من المجتمعات، إلا أن هناك عقبات كثيرة تحول دون فعاليتها وتحقيق النجاح فيه، ولعل من أبرزها: غياب «مبدأ حسن الظن» بين المتحاورين خلال مجريات الحوار على أرض الواقع؛ حيث تجد الغلبة لصوت التراشق بعبارات حادة وألفاظ سلبية تعكس سوء الظن في الطرف الآخر. إن كثيراً من الناس يقحم نفسه في الغوص خلف الخطوط الحمراء، ويحلوا له القفز على الحواجز واتهام النيات، مستعيناً بمجرد استنتاجات وتخمينات وشكوك، مع أنه في واقع الحال غير معني ولا مطالب أساساً بالغوص والبحث والتنقيب عن مكونات القلوب التي هي بطبيعتها أوعية تختزن الأسرار وتكتتم على ما فيها، وفي شريعة الإسلام ما يؤكد ذلك؛ حيث وجه النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أصحابه - رضي الله عنهم - إلى معاملة الناس بما يظهر من حالهم، من دون الالتفات إلى الظنون والأوهام التي قد يُستند إليها للدلالة على باطن مخالف للظاهر منهم، فقال على سبيل الإنكار والزجر لأسامة بن زيد - رضي الله عنهما - حين قتل رجلاً بعدما نطق بشهادة التوحيد ظناً منه أنه قالها خوفاً من السلاح: «هلاً شققت عن قلبه؟!»^(١)، وفي حادثة أخرى نجد خالد بن الوليد - رضي الله عنه - يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في ضرب عنق رجل اعترض علياً حكمه، فقال: «لا، لعله أن يكون يصلي»، فقال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول صلى الله عليه وسلم: «إني لم أُمر أن أنقب عن قلوب الناس»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ص ٥٧، رقم ١٥٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٦٣/٥، ومسلم في صحيحه، ص ٤٧٢، رقم ١٠٦٤.

سجن الوهم :

إنه كما قال أمير الشعراء أحمد شوقي : والناس في أوهامهم سجناء .
 قد يصبح الوهم مرضاً نفسياً يفتك بصاحبه ومن يعايشه؛ حيث يدور الإنسان في حلقات مفرغة لا نهاية لها، ويعمل عبر خيالاته وتهيؤاته على تضخيم الوقائع والأحداث العابرة إلى أبعاد ونتائج مفرعة، وهكذا يجرّ تفسيره للأحداث حسب توهمه إلى السقوط في وهدة الأخطاء المتتابعة، ومن ثمّ قد يخجل من نفسه بعدما يكتشف الخطأ في استنتاجه وحكمه، أو تحقق رؤية تجددت، أو تبدل قناعة بعدما تمّ الوقوف على معطيات جديدة، وكم مرة يكتشف الإنسان أنه عانى كثيراً من أجل وهم، لو أجاد التفكير فيه على نحو أعمق لما أجهد نفسه وأتعب قلبه وأشغل عقله فيما لا طائل وراءه! .

إنه الانجراف نحو المنحدر الزلق؛ حيث يميل الإنسان حينئذ إلى كيل الاتهامات جزافاً، من غير أن يتأمل جيداً أن ما يؤكد بلا دليل، يمكن أيضاً نفيه بلا دليل، وأن على العاقل المنصف أن يعمل بكل جد على إراحة عقله وغيره من تقلب الوهم والخيالات الجوفاء، في حين في ظل التفكير المنطقي السليم يبني الإنسان تحليلاته واستنتاجاته على وقائع ومعطيات حقيقية، لا على خيالات وأوهام .

إن الأفكار كثيراً ما تشكل تصرفات الإنسان وأحكامه، وأكبر المشكلات التي تواجهه تعود إلى أفكاره السلبية التي تلجم أفواه من يشاركه المعيشة في الأرض، ويعجبني ههنا المقولة المشهورة عن الفيلسوف الفرنسي مونتيني التي تبناها شعاراً في حياته: لا يتأثر الإنسان بما يحدث مثلما يتأثر برأيه حول ما يحدث .

القاعدة السادسة

لا يُنسب إلى ساكت قول

هذه القاعدة الفقهية من العبارات البليغة المنقولة عن الإمام الشافعي كما عبّر عن ذلك لسان مذهبه إمام الحرمين الجويني^(١)، وهي تمثل أصلاً من أصول الفقه والقضاء، وأصلاً أيضاً من أصول العدالة والإنصاف، فإن مقتضى العقل واللغة ألا ينسب إلى ساكت قول ورأي، إلا بدليل يدل على أن سكوته: كالقول، حكماً أو حقيقة؛ لأن السكوت عدم محض، والأحكام لا تترتب على العدم^(٢).

إن من الممكن استثمار هذه القاعدة في الحوار، الذي يتضمن بطبيعته تداولاً للكلام، والنقاش بين طرفين، وقد يفضي عن خطأ أو عمد إلى تحميل كلام الطرف الآخر ما لا يحتمل، ومن ثمّ المبالغة في إصدار الأحكام عليه، وتصنيفه ضمن خانة غير مقبولة ولا مستساغة شرعاً أو عرفاً، وكل ذلك من الظلم والاعتداء المنهي عنه في شريعة الإسلام؛ ذلك أن العدل دوماً يُعدّ حجر الأساس في أي حوار ناجح يتطلع الجميع إلى إرساء متطلباته ومقتضياته، كما في قول الله تعالى في محكم التنزيل: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ} ^(٣).

وسوف أذكر ههنا قاعدتين رائعتين تكشفان كثيراً مما يمكن دخوله تحت هذه القاعدة.

لازم المذهب ليس بمذهب :

كثيراً ما يحصل في موطن الحوار والنقاش إلزام المحاور لغيره بقول لم يتلفظ به أو رأي لم يصدر عنه، أو نتيجة لم يلتزمها، تمسكاً بأن ذلك لازم مذهبه،

(١) ينظر: البرهان ٤٤٨/١، ونصّ عبارة الإمام الشافعي كما في الأم ١٧٨/١ «لا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل، وإنما ينسب إلى كل قوله وعمله».

(٢) ينظر: شرح مختصر الروضة، للطوفي ٨٤/٣.

(٣) من الآية ٨ من سورة المائدة.

أو مقتضى المفهوم من كلامه، وهذا خلل كبير في الفهم والنسبة، مع ما يفضي إليه من ظلم واعتداء، وسقوط قدر عند العقلاء، قال إمام الحرمين الجويني: «إياك أن تلزم خصمك ما لا تتحققه لازماً؛ فإنه إذا انكشف لك وللحاضرين سقوطه عن فوره: سقطت عن أعين الحاضرين... ولا تؤاخذ الخصم بما تعلم أنه لا يقصده من أنواع الزلل، بل تعلم أنه بسبق اللسان، ولما لا يخلو المتكلم منه»^(١).

ولذلك يقرر أهل العلم أن اللازم من كلام المتكلم لا يخلو من ثلاث حالات:

- أن يُعرض عليه ذلك اللازم ويُكشف له، فيقبله ويرضى به، فهنا يصح أن يُنسب إليه ويُحكم عليه به.
- أن يُعرض عليه فيرفضه ولا يقبله، وهنا لا يجوز نسبته إليه.
- أن يُعرض عليه فيسكت، أو لا يُعرض عليه أصلاً، فهنا الأصل عدم نسبته إليه عدلاً وإنصافاً؛ ذلك أن الإنسان قد يغفل عن لوازم كلامه؛ فلا يمكن أن ينسب إليه والحالة هذه، بل الواجب المأمور به شرعاً تقوى الله تعالى في ذلك: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} ^(٢)، فليس من الإنصاف في شيء أن يعمد المخاور بكل جرأة إلى نسبة الأقوال وإطلاق التهم من دون امتلاك الحقائق التي تثبتتها، ومن دون الارتكاز على براهين ومصادر موثوقة.

ويؤكد ذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بكل إنصاف حينما قال: «الصواب أن لازم مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه؛

(١) الكافية، ص ٥٣٦.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه، كانت إضافته إليه كذباً عليه، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال»^(١)، وذكر في موطن آخر أن لازم قول الإنسان الباطل لا يجب التزامه، بل غايته أنه قد حصل منه تناقض، والتناقض واقع من كل عالم غير النبيين، أما إن عُرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له؛ فقد يُضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه^(٢).

الكلام إذا سيق لأجل معنى لا يكون حجة في غيره:

هذه قاعدة رائعة ذكرها شهاب الدين القرافي -رحمه الله-، ودلَّ عليها بأن العادة قاضية بأن المتكلم يكون مقبلاً على ذلك المعنى الذي ساق كلامه لأجله، وأن داعيته منصرفه له، دون الأمور التي تغايره، وما كان المتكلم معرضاً عنه لا يُستدل بلفظه عليه، فإنه كالمسكوت عنه^(٣).

ولذلك ينبه إلى أن من نماذج الإساءة في الحوار ما يسلكه بعض المحاورين من طرق ملتوية تفضي إلى التلبيس والتعمية وتشويه فكرة الطرف الآخر؛ من خلال العمل على بتر العبارات المذكورة ضمن سياق معين، وإخراجها عن ذلك السياق؛ وإضفاء معاني جديدة لها غير مقصودة، على الرغم من كونها لا تحتل غير معنى واحد بحسب السياق!. ولا شك أن الاتجاه بالحوار نحو هذا النفق المظلم سوف يعمل على تحويله إلى نوع من العشوائية في الطرح والمهاترات السمجة، التي تفضي إلى تشتيت الجهود المخلصة وإضاعة الهدف المنشود منه.

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢١٧.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٩/٤٢.

(٣) ينظر: العقد المنظوم ٢/٧٩، ١٠٨.

القاعدة السابعة

للحالة من الدلالة كما للمقالة

هذه القاعدة الفقهية تفيد أن لغير الألفاظ والعبارات من علامات أو أحوال أو ملابسات تحيط بالإنسان إفادةً كما هو الشأن في إفادة الألفاظ، وقد عبّر عنها بعض الفقهاء بقولهم: دلالة الحال تغني عن اللفظ^(١).

وهذا ما يمكن الاستفادة منه في أي حوار فاعل بين طرفين؛ ذلك أنه كثيراً ما يحصل التواصل بين الناس بغير الألفاظ؛ مما يختص بالإنسان من أموره المتغيرة في نفسه وجسمه وصفاته، وما يحيط بألفاظه وأفعاله من هيئات وتصرفات، فلا بد من ملاحظة هذه الأمور وأخذها في الحسبان، ومعرفة أن لها دلالة وإفادة تبلغ الطرف الآخر، وتؤثر في الرسالة التي وصلت إليه.

ما وراء الكلمات:

يميل خبراء مهارات الاتصال إلى الكشف عن أن كثيراً من التواصل بين الناس يحدث عبر الأفعال والتصرفات، وليس عبر الألفاظ والكلمات، وهو أمر تفتن إليه علماء المسلمين قديماً، خاصة أهل التقييد الفقهي والأصولي منهم، وعلى سبيل المثال نجد العالم الفذّ أبا بكر الباقلاني - رحمه الله - وهو من عاش في القرن الرابع الهجري - يقول: وقد يقع العلم بمراد المتكلم ضرورة عند أحوال وأسباب تظهر في وجهه وحركاته وإشارته ورمزه وإيمائه، ليست من الكلام والأصوات في شيء^(٢)، كما نرى إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - يقرر أن هذه الأحوال قد تكون ضرباً من الرموز والإشارات، واختلاجاً في محاجر العينين والحاجبين، وقد تكون حالاً من الأحوال^(٣).

(١) ينظر في القاعدة: قواعد الفقه، للبركتي ١٠٣/١.

(٢) ينظر: التقريب والإرشاد ٣٠/٣.

(٣) ينظر: التلخيص ٢٨/٢.

إن هذا الأمر يكشف لنا بوضوح إدراك أهل العلم أن للحالة أثراً ظاهراً في الدلالة على مراد المتكلم؛ فالألفاظ وحدها لا يمكن أن تفهم فهماً سليماً إذا أُخذت بمعزل عما يكتنفها من أحوال المتكلم وحركاته وإيماءاته، التي تؤثر قطعاً في دلالتها تأثيراً ظاهراً، ويختلّ الفهم عند صرف النظر عنها.

لغة الجسد:

إن الكلمات والعبارات جزء من الرسالة الكاملة التي يتم إرسالها من قبل المتحدث إلى محاوره، في حين نجد حركة الجسم، والسلوك الجسدي، وطريقة التحدث كلها تعمل تلقائياً على إكمال تلك الرسالة التي يراد إيصالها إلى الطرف الآخر، ويعتقد كثير من الناس أن التركيز على الكلمات والعبارات المؤثرة، والحرص على ترتيبها وفق نظام محدد يكفي في التواصل والتفاهم مع الآخرين، مع أن الدراسات المتخصصة تكشف بوضوح أن الإنسان بذلك يتحصّل على نسبة ضعيفة من عملية الاتصال؛ إذ تؤكد تلك الدراسات أن تأثير الكلمات والعبارات في الآخرين يمثل ٧٪ فحسب، في حين تأخذ نبرات الصوت ٣٨٪ من التأثير، وتعبيرات الجسم الأخرى ٥٥٪ من التأثير. هذه حقيقة تأثير ما يسمى بلغة الجسد؛ التي هي عبارة عن حركات يقوم بها الإنسان بواسطة استخدام اليدين، أو تعبيرات الوجه، أو نبرات الصوت، أو هزّ الكتف وتحريك الرأس؛ بحيث تعطي معلومات عن المشاعر والأحاسيس أكثر من التعبير اللفظي، كما يمكن أن تفسر لصالح المحاور أو ضده اعتماداً على نوع لغة الجسد التي استخدمها.

ولذلك كله فالضرورة داعية إلى أهمية إصغاء المحاور إلى هذه اللغة، التي دوماً ما تكون أكثر تعبيراً وتأثيراً من الكلام، كما أنها تحمل للطرف الآخر الرسائل الحقيقية التي لا يمكن تزييفها، وهي بحق ساعي بريد حاذق يعمل

على إيصال الرسائل كما هي، ويمكن من خلال لحظها مدّ جسور التواصل والانفتاح مع الآخرين برغبة صادقة وإرادة مخلصّة.

وبناءً عليه، فمتى ما أراد المحاور تواصلًا أفضل مع محاوره، وتفهمًا أعمق لما يريد، فإنه ينبغي عليه الالتفات إلى نبرات الصوت وما تحملها من دلالات وإيماءات؛ فهي تقدم فرصة كبيرة من أجل تطوير العلاقات والسير بها في اتجاه أفضل، ولذا دعا الباحثان د. ريك برينكمان و د. ريك كيرشنير إلى أهمية مراقبة نغمة الصوت أثناء التخاطب؛ فالرسائل المختلطة الناتجة من نغمات الصوت غير المتفقة مع الكلمات المستخدمة توجد مشكلات كبيرة في التواصل والعلاقات، وعند استلام رسالة مشوشة يتأثر الناس بالنغمة ويتجاهلون حرفية الكلام، ولذلك فإن من السخرية أن الناس يحاولون إلغاء عواطفهم من أجل تجنب النزاع عبر توجيه كلماتهم نحو الوجهة التي يرغبون أن تسير الأحداث باتجاهها، لكن عواطفهم تتسرب من خلال نغمة الصوت، والمستمع يتجاهل الكلمات ويتجاوب مع نغماتها؛ لذا على المتكلم أن يلفت النظر ويوضح ما تعنيه نغمة صوته، كأن يقول: آسف إن كان حديثي متسرعاً، ذلك لأنني...، أو يقول: أعرف أنني كنت غاضباً، لكن ذلك بسبب أهمية المسألة بالنسبة لي...، ونحو ذلك من العبارات التوضيحية^(١).

رسائل من لغة الجسد في الحوار:

يذكر الباحث الأستاذ محمد ديماس أن التعبير الجسدي الصحيح يضع النقاط فوق الحروف للكثير مما يقدمه الإنسان لغيره، حيث نقاط التأكيد، ونقاط عدم الاهتمام، ونقاط التأثير في الدوافع؛ فالحوار يصنع بصوته وتعبيراته فواصل ونقاطاً وعلامات تعجب، ويعتقد كثيرون أن التعبير هو الصياغة الطبيعية لدرجة حماسة الإنسان في مواجهة الطرف الآخر؛ إذ إن تعبيرات الجسم وحركاته هي التي توضح درجة الاهتمام^(١).

لذلك فالحوار الناجح هو من يعتمد طرائق وأساليب إدارة الحوار الفعّال، ولا بد في سبيل ذلك من ملاحظة الآتي:

- التركيز على التلبس بوضعية الجسد المناسبة، حتى يرسل المحاور إشارات إيجابية تكشف عن مدى الحضور الذهني والاهتمام بما يقوله محاوره؛ ويمثل ذلك من خلال النظر الإيجابي إلى الطرف الآخر مع رسم ابتسامة صادقة على الوجه، والميل إلى الأمام قليلاً عند الجلوس، والإيماء بالرأس للدلالة على الانتباه والفهم.
- العمل على تجنب أي إشارة للملل والضجر والرغبة في التخلص من الحوار، كما في عقد الذراعين، والميل بالجسد إلى الخلف، وزمّ الشفتين، وتقليب العينين، وتقطيب الحاجبين، ونحو ذلك، فهذه كلها طرائق تبعث برسائل غير محببة إلى الطرف الآخر، وتسلك بالحوار مساراً سلبياً.

(١) ينظر: فنون الحوار والإقناع، ص ٧٤-٧٥.

المبحث الثالث

معوقات الحوار

وفيه خمس قواعد:

- القاعدة الأولى: الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود.
- القاعدة الثانية: درء المفسد أولى من جلب المصالح.
- القاعدة الثالثة: قطع المنازعة واجب ما أمكن.
- القاعدة الرابعة: قول المتعنت مردود.
- القاعدة الخامسة: المكبر لا يكبر.

القاعدة الأولى

الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود

هذه القاعدة الفقهية يقرر فيها الفقهاء أن الأصل اشتغال الإنسان وعمله وفق ما هو مقصود أساساً، فإذا انصرف عنه واشتغل بغيره كان ذلك إعراضاً منه عن المقصود، وإهداراً له، وتضييعاً للجهد والوقت فيما لا طائل وراءه^(١). إن من الممكن الاستفادة من هذه القاعدة البديعة في تفعيل الحوار وتكريس المقصود منه؛ ذلك أن المنتظر من كل محاور جاد الاشتغال بما هو مقصود أصلاً وأكثر أهمية في التفاهم والتعاطي مع الطرف الآخر، فإذا انصرف عنه واشتغل بغيره مما هو غير مفيد في تفعيل الحوار أو كان أقل أهمية؛ فإن ذلك يُعدّ إهداراً منه لما هو أهم.

حاذر بنيات الطريق:

في أمثال العرب البليغة: دع عنك بُنيّات الطريق؛ والمقصود بها الطرق الصغار المتشعبة عن الطريق الأعظم، فكأنها بنات لها من حيث إنها نشأت عنها وخرجت منها^(٢)، فأطلقوا بُنيّات الطريق على الترهات وسفاسف الأمور، أي: اقصد الأمر العظيم الشأن واترك صغار الأمور.

إن اشتغال أي محاور بغير المقصود من الحوار نأي منه عن الإنصاف، وسعي من قبله فيما لا يُسمن ولا يُغني من جوع، وقد يصدق فيه قول الشاعر^(٣):

سلكوا بنيات الطريق فأصبحوا متنكبين عن الطريق الأكبر
وإذا كان أحد أكبر خبراء الإنجاز (نيدو كوبين) يخبرنا بكل ثقة أنه:

(١) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، للسيوطي ١/١٥١.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال، للعسكري ١/٢٧٤.

(٣) ينظر في البيت: التذكرة الحمدونية ٥/٧٢.

ما من شيء يمكن أن يضيف قوة أكبر إلى حياتك من تركيز طاقاتك على مجموعة محددة من المهمات^(١)، فإننا نستطيع أن نؤكد في السياق ذاته أن تركيز الجهد والوقت نحو الهدف الأساس لموضوع الحوار أكبر ضماناً لفاعليته ونجاحه.

الغرق في مستنقع التفاصيل:

عادة ما يميل كثير من المتحاورين إلى الغوص في المستنقع الموحد المليء بالتفاصيل الصغيرة والمملة في أثناء الحوار؛ نظراً إلى سهولة التعرض لها، أو لكونها أكثر إثارة وبريقاً وشحناً عاطفياً وتقبلاً لدى الجمهور، أو لأنها كل ما يملك من معلومات ظلّ يرددها كثيراً عبر كل المنابر، أو رغبة في التمويه وتشتيت الأذهان عن الفكرة الرئيسة التي يدعو إليها محاوره، لكن المنصف في الحقيقة متى ما رغب في رفع أنفه ليتنفس خارج مياه ذلك المستنقع العكر سيكتشف - للأسف - أنه ضيّع كثيراً من وقته ووقت محاوره النفيس في ترهات لا حاصل لها... ما كان له أن يقف عندها.

ونجد في هذا الصدد إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - يحذر من مغبة الانزلاق في هذا المستنقع بقوله: «لا تعمّق في العبارة؛ فإنك تطوّل عليه وعلى نفسك الأمر، بل اقصد بأسهل العبارات إلى نكتة الحكم وما هو المعتمد؛ ليكون أبعد عن الاشتغال بما يُعييه»^(٢).

ويمكننا النظر إلى جوانب من الغرق في تفاصيل لا حاصل لها، من خلال الآتي:

- إذا ما رغب مثلاً محاور في طرح فكرة عن أفضل السبل من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري المستشري في الإدارات الحكومية أو

(١) ينظر: كتاب (ابداً بالأهم ولو كان صعباً)، لبرايان تريسي.

(٢) الكافية في الجدل، ص ٥٢٣.

الشركات الأهلية، وطرح وجهات النظر حيال هذه القضية التي تؤرق الضمائر الحية من الغيورين على أوطانهم.

فهنا ينبري أحد محاوريه بإلقاء حديث مطول عن إنجازات الحكومة الرشيدة، وما ضحى به السابقون من أجل النهضة بالدولة الفتية، وما حصل عبر تاريخ الوطن المجيد... إلخ.

إنه إغراق في تفاصيل مملة... بات الكل يعرفها، وقد يحفظها أيضاً عن ظهر قلب، وهي في النهاية خارج إطار الفكرة الرئيسة، فهل يا ترى من شأن هذا الحديث - مهما قيل عن صدقه وبلاغته - أن يضع ضوابط مكافحة الفساد أو يحد من آثاره الوخيمة؟.

- ومثال آخر: يقول صاحب فكرة مثلاً: ظهر لي أن عمل النساء في الأسواق المختلطة له آثار سلبية لم تكن في الحسبان، علينا جدياً أن نفكر في أفضل السبل التي تحمي قيمنا وأخلاقنا التي نؤمن بها. فيستهجن الطرف الآخر الفكرة برمتها: كيف يمكنك قول هذا؟ ألا تعرف حاجة النساء إلى العمل في هذا الزمن هل وقفت على حقيقة البطالة المستشرية لدى نصف المجتمع؟ وهل تعرف كم من الأموال نفقدها من خلال سيطرة العمالة الوافدة على هذا القطاع التجاري المهم؟.

ولا شك أن هذه أسئلة مشروعة في حد ذاتها، لكنها خارج إطار الفكرة الرئيسة التي أرادها المتحدث؛ إنه كان يتكلم عن الضوابط والأطر التي يمكن من خلالها حماية النساء في أثناء مباشرتهن البيع في الأسواق، في حين أن كل ما يعارض به المحاور ههنا مجرد تمويه زائف، وتشتيت رخيص للأذهان، واستهلاك لوقت المتكلم وجهده في ترهات خارجة عن الجادة.

تجاهل المطلوب :

يقع المحاور في ضرب من الاشتغال بغير المقصود حينما يصرف النظر عن جوهر القضية التي يطرحها الطرف الآخر، ويعمل عن عمد أو خطأ على تجاهل النتيجة المطلوب إثباتها؛ وذلك من خلال إلقاء إجابة أو بناء مقدمات تؤدي في النهاية إلى إثبات نتيجة أخرى^(١).

ولذلك نجد الإمام الشافعي - رحمه الله - ينكر أمراً قريباً من هذا التصرف، فيحدثنا تلميذه الربيع بن سليمان - رحمه الله - بقوله: «كان الشافعي إذا ناظره إنسان في مسألة، فعدل إلى غيرها، يقول: نفرغ من هذه المسألة ثم نصير إلى ما تريد»^(٢).

ولما ذكر إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - طائفة من حيل المتناظرين، جعل منها: «أن يحتال المسؤول على السائل فيخرجه عن سؤاله، أو السائل يحتال على المسؤول فيخرجه عن جوابه إلى غيره، فإذا لم يتنبه كل منهما لذلك عن صاحبه، لم تظهر صحة السؤال، ولا صحة الجواب، ولا الفساد، فيحصل الكلام بلا فائدة»^(٣).

وقد تكلم العلماء قديماً عن نوع من تجاهل المطلوب، وهو الحيدة عن الجواب، وجعلوه ضرباً من الانقطاع في مقام المناظرة، وفيه يتم انحراف المناظر عن جواب سؤال محاوره - يستلزم الإجابة بالإثبات أو النفي - إلى جواب آخر لا علاقة له بالسؤال؛ وذلك تهرباً في ظنه من تبعة إحدى الإجابتين لعلمه بما يترتب على كل منهما، وذكر بعضهم مثاله في القرآن الكريم: ما حصل من مناظرة بين نبي الله تعالى إبراهيم عليه السلام وقومه؛ حيث أنكر عليهم عبادة الأصنام بقوله: { قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ، أَوْ يَنفَعُونَكُمُ

(١) لعلنا نلمح شيئاً من تجاهل المطلوب في المثل الدارج: سألتوا البغل: من أبوك؟ فأجاب: الحصان خالي.

(٢) ينظر: تذكرة السامع والمتكلم، لابن جماعة، ص ١٢٧.

(٣) الكافية في الجدل، ص ٥٤٤.

أَوْ يَضْرُوبُونَ} (١)، فلما شعروا بقوة حجته ورأوا أنفسهم محاصرين بين أمرين أحلاهما مرّاً؛ إما أن يقولوا بالإيجاب، فيظهر عوارهم، وإما يقولوا بالنفي، فتظهر الحجة عليهم، وأدركوا حينئذ أن أياً من الأمرين لا يصلح جواباً يخلّصهم، فحادوا عن الجواب بقولهم: {بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ}، وهذا في حقيقته لا يعدّ جواباً، وإنما حيدة وانقطاع.

وقد ألف العالم الجليل عبد العزيز بن يحيى الكناني - رحمه الله - كتاباً بديعاً أسماه: (الحيدة والاعتذار)، وقد عرض فيه ما حصل من حيدة بعض محاوريه عن الجواب عند الانقطاع، وذكر من أمثلة ذلك: أنه لما سأل في مجلس الخليفة المأمون خصمه بشراً المريسي: هل لله علم؟ أجاب بشر بقوله: الله لا يجهل؛ وذلك باعتبار إدراكه أنه لا يمكنه الجواب بالنفي؛ لكونه تكذيباً صريحاً للنصوص، ومن جهة أخرى لو أجاب بالإثبات فقد أبطل حجته في كون القرآن مخلوقاً؛ لأنه لا يستطيع أن يقول: علم الله مخلوق، والقرآن من علم الله، فحاد عن الجواب لئلا يلزمه أحد الوجهين.

ولذلك يقول الكناني مصوراً ما حصل: «فحاد بشراً عن جوابي وأبى أن يصرح بالكفر، فيقول: ليس لله علم، فيكون قد ردّ نصّ التنزيل فتتبين ضلالته وكفره، وأبى أن يقول: إن لله علماً، فأسأله عن علم الله: هل هو داخل في الأشياء المخلوقة أم لا؟ وعلم ما أريد، وما يلزمه في ذلك من كسر قوله وإبطال حجته، فاجتلب كلاماً لم أسأله عنه، فقال: معنى علمه أنه لا يجهل، فأقبلت على المأمون فقلت: يا أمير المؤمنين! لا يكون الخبر عن المعنى قبل الإقرار بالشيء، وإنما يكون الإقرار بالشيء، ثم الخبر عن معناه، فليقرّ

بِشْرُءٍ أَنْ لَلَّهٗ عِلْمًا، كَمَا أَخْبَرْنَا فِي كِتَابِهِ، فَإِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ مَعْنَى الْعِلْمِ - وَهَذَا مِمَّا لَا أَسْأَلُهُ عَنْهُ - فَلْيَجِبْ أَنْ اللّٰهُ لَا يَجْهَلُ، وَقَدْ حَادَّ بِشْرُءٍ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ جَوَابِي! ﴿١﴾.

ولعلنا نلمس شيئاً من أمثلة تجاهل المطلوب الشائعة بين المتحاورين، من خلال الآتي:

• إذا ما أبدى محاور تشككه في قدرة شخص على القيام بالمسؤوليات المنوطة به؛ إذ لا يحمل أي مؤهلات علمية أو تراكمات من الخبرة تشفع لبقائه في ذلك المنصب!

فهنا قد يبدو على بعض محاوريه الانزعاج من هذا الطرح، ويدعو إلى ضرورة ملاحظة أنه مواطن مخلص من الدرجة الأولى، ومشهود له بالخير، وأن أباه كان عالماً جليلاً! كما أنه عضو في كثير من الجمعيات الخيرية، وقد أسهم أخيراً في بناء الجامع في بلده!

ومثال آخر: أن يتساءل إنسان غيور: ألا يمكن أن يؤدي فتح باب الابتعاث والدراسة في الخارج على مصراعيه إلى مفاسد لا حصر لها على أجيالنا الشابة، وهزيمة نفسية، وذوبان شخصية، وانبهار وإعجاب بالحضارة الغربية ومبادئها؟

فيأتيه الجواب: لكن الناس تضغط بهذا الاتجاه! أو لا بد من الاستغلال الأمثل للطاقت الشبابية المكتنزة والمهملة، والتي لم تستثمر خير استثمار. وفي الحقيقة كل هذا لا يعدّ جواباً عن التساؤل المشروع الذي أبداه الطرف الأول، ولا يخرج عن كونه تهرباً عن الجواب الذي قد يشعر بمدى مرارته أو يخشى من هول صدمته!.

القاعدة الثانية

درء المفسد أولى من جلب المصالح

هذه قاعدة فقهية ذات مكانة عظيمة، وفوائد جليلة، تلقاها العلماء بالشرح والتفريع، وذكر بعض العلماء أنها تكاد تتضمن نصف الفقه، وهي أصل عظيم من أصول الشريعة الإسلامية القائمة على جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفسد وتقليلها؛ ومعناها يعود إلى أنه إذا تساوت عند المكلف مفسدة ومصالحة وتعارضتا أو غلبت المفسدة، فإن الأصل في حقه دفع المفسدة ودرؤها؛ وذلك مقدم على طلب تحصيل المصلحة، سواء كان ذلك في أمر من أمور دينه أو دنياه؛ لعناية الشرع بترك المفسد، لما يترتب عليها من الأضرار والشور^(١).

ويجدر التنبيه إلى أن هذه القاعدة تمثل مبدأ الوقاية خير من العلاج، من حيث إن المصالح والمفسد المحكوم عليهما فيها لم تقع بعد لمن أراد العمل بها، ولهذا جاء التأكيد فيها على درء المفسد ودفعها لا رفعها إشارةً إلى توقعها، وكذا بالنسبة إلى جلب المصالح لا المحافظة عليها.

وبناءً عليه، فإن أي حوار بين طرفين أو مجموعات متفاوتة الأفهام والرؤى والمنطلقات لا يخلو من مصالح ومفسد تتعارض في كثير من الخطوات التي قد يزمع المحاور القيام بها، فتقع تلك الخطوات حينئذٍ في قلب المعركة الدائرة بين المصالح والمفسد، وحينها يضطر المحاور الحكيم بحنكته إلى تغليب لغة المنطق، والنأي عن المفسد المترتبة على تلك الخطوة المنشودة، التي قد تجرّ شروراً جساماً تتجاوز المصالح المقابلة لها أضعافاً مضاعفة.

قدّر موقفك :

إن مهمة المحاور الحصيف أن يكون قادراً على الإقناع وفهم وجهات النظر المتفاوتة وإدراك الرؤى المختلفة، ومتحكماً في خطواته بدلاً من أن يكون أسيراً لها؛ وذلك ما يتطلب تحليل موقفه والتعرف إلى الفرص المتاحة أمامه، وتقدير التهديدات التي تواجهه، والوقوف على كل نقاط قوته وضعفه من جهة، ونقاط الضعف والقوة التي يملكها محاوره من جهة أخرى.

وهكذا يتمكن ذلك المحاور من تحديد موقفه، الذي يتيح له معرفة مدى تحركاته الاستراتيجية عموماً؛ وذلك من خلال اقتناص الفرص المتاحة أمامه واستخدامها في الكشف عن موقفه وتدعيمه، والقضاء على أي تهديدات أو نقاط ضعف تواجهه.

ولا شك أن كل إنسان يطمح بطبعه إلى تعزيز رأيه، ووجهة نظره، إلا أن الحكمة تتطلب أحياناً تقديره لموقفه وما يملكه من مؤهلات وقدرات تتيح له الدخول في معمعة الحوار، فليس من الحكمة بحال أن يغامر في حوار غير محسوب النتائج، قد يجلب من المفسد أضعاف ما يجلبه من مصالح محدودة، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في التأكيد على ضرورة القوة في العلم وتقدير الموقف بالنسبة إلى من يتصدى للحوار: «وقد ينهون^(١) عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضلّ، كما يُنهي الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجاً قوياً من علوج الكفار؛ فإن ذلك يضرّه ويضرّ المسلمين بلا منفعة... والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها»^(٢)، ويقول أيضاً في

(١) يقصد: السلف رحمهم الله.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٣/٧-١٧٤.

موضع آخر عن مناقشة المبطلين: « وكثيراً ما يعارضهم من أهل الإسلام من لا يحسن التمييز بين الحقِّ والباطل، ولا يقيم الحجَّة التي تدحض باطلهم، ولا يبيِّن حجَّة الله التي أقامها برسله، فيحصل بسبب ذلك فتنة»^(١).

قصة الفقيه محمد بن سحنون رحمه الله:

مما يناسب الحال ههنا ما ورد أن رجلاً من أصحاب الفقيه المالكي محمد بن سحنون - رحمه الله - دخل بمصر حامماً عليه رجل يهودي، فتناظر معه الرجل فغلبه اليهودي؛ لقلّة معرفة الرجل، فلما حجَّ محمد بن سحنون صحبه الرجل، فلما دخل مصر، قال له: امض بنا إلى الحمام، فذهب به إلى الحمام الذي عليه اليهودي، فلما دنا خروج محمد، سبقه الرجل وتناظر مع اليهودي، ورأى ابن سحنون أنه لا محيد عن مناظرته، فأنشب المناظرة معه حتى حانت الصلاة، فصلى محمد الظهر، ثم رجع معه إلى المناظرة، حتى كانت العصر فصلاها، ثم كذلك إلى العشاء الآخرة، ثم إلى الفجر، وقد اجتمع الناس، وشاع الخبر بمصر أن الفقيه المغربي يناظر اليهودي، فلما كانت صلاة الفجر انقطع اليهودي، وتبيّن له الحق وأسلم، فكبر الناس وعلت أصواتهم، فخرج محمد وهو يمسح العرق عن وجهه، وقال لصاحبه: لا جزاك الله خيراً! كاد أن يجري على يديك فتنة عظيمة، تُناظر يهودياً وأنت بضعف! فإن ظهر عليك اليهودي لضعفك، افتتن من قدر الله فتنته!^(٢)، فهنا لم ير الإمام محمد بن سحنون مشروعية المناظرة أساساً من قبل صاحبه ضعيف الحجّة، وأن درء المفاصد في حقه كان أولى؛ لئلا يترتب على ذلك الشرّ العظيم الذي لا قبل له في دفعه.

(١) مجموع الفتاوى ١٩٠/٣٥.

(٢) ينظر في القصة: ترتيب المدارك، للقاضي عياض ٤/٢١٥.

القاعدة الثالثة

قطع المنازعة واجب ما أمكن

هذه قاعدة فقهية يراد بها تقرير أن إزالة المخاصمة والاختلاف وإصلاح ذات البين واجب ما أمكن السبيل إلى ذلك^(١)، كما قال الله تعالى في محكم التنزيل: {فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ}^(٢)، والأصل في الأمر حملة على الوجوب.

إن اختلاف الآراء بين الناس أمر محتوم في الغالب، والقاعدة لا تقرر عدم إمكان حدوثه، بل تدعو إلى السعي في التصالح وقطع دابر الشجار، وتحكيم صوت العقل، وتغليب لغة المنطق، بعيداً عن التشنج والانفعال غير المبرر، أو الإساءة للآخرين، أو التعصب للمواقف والآراء، وكم أحسن الإمام ابن القيم - رحمه الله - حينما قال: «وقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه؛ لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغى بعضهم على بعض وعدوانه»^(٣).

إياك والغضب:

إن من أيسر طرق قطع المنازعة والشجار بين المتحاورين تجنب أسباب الغضب، والبعد عما يثيره في النفوس؛ ذلك أن الغضب جمرة تتوقد في جوف الإنسان، قال الله تعالى: {وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ}^(٤)، وكثيراً ما يفضي إلى أمور لا تحمد عقبائها، وقد جاءت نصيحة جامعة من قبل النبي صلي الله عليه وسلم لرجل قال له: أوصني، فقال له: لا تغضب، فردد مراراً،

(١) ينظر في القاعدة: موسوعة القواعد الفقهية، للدكتور البورنو، ٢١٤/٨.

(٢) من الآية ١ من سورة الأنفال.

(٣) الصواعق المرسله ٥١٩/٢.

(٤) من الآية ١٣٤ من سورة آل عمران.

قال: « لا تغضب »^(١)، فهذه النصيحة في حقيقتها تحمل توجيهاً مثالياً نحو السلوك الحميد من خلال القدرة على التحكم بأسباب الغضب، وتعلم فن إدارة الذات، ولذلك ذكر أهل العلم أن معنى الحديث يعود إلى الحث على اجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه^(٢).

إن الإنسان يتصرف عادة عندما يسيطر عليه الغضب بدوافع عاطفية تخرج به عن مقتضيات العقل الرشيد، فينفجر بلا سيطرة على أعصابه بعيداً عن إطار الذوق العام، وقد يدفعه ذلك إلى جرح شريك الحياة بكلمات شديدة الفتك، أو إيقاع الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية وهدمها في لحظات، ولذلك سرعان ما يشعر بالألم من تصرفه والندم على ما أقدم عليه، وكم صدق ابن القيم - رحمه الله - حينما قال: « أوثق غضبك بسلسلة الحلم؛ فإنه كلب إذا أفلت أتلّف »^(٣).

وقال بعض أهل الحكمة يوصي ابنه: يا بني لا يثبت العقل عند الغضب، كما لا تثبت روح الحي في التنانير المسجورة، فأقلُّ الناس غضباً أعقلهم^(٤).
ومن بديع ما نُقل عن الإمام الشافعي - رحمه الله - قوله^(٥):

إذا ما كنت ذا فضل وعلم	بما اختلف الأوائل والأواخر
فناظر من تناظر في سكون	حليماً لا تلح ولا تكابر
يفيدك ما استفاد بلا امتنان	من النكت اللطيفة والنوادر
وإياك اللجوج ومن يرائي	بأنني قد غلبت ومن يفاخر
فإن الشر في جنبات هذا	يمني بالتقاطع والتدابير

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٨/٨.

(٢) ينظر: فتح الباري، لابن حجر ٥٢٠/١٠.

(٣) ينظر في النقول السابقة: محاضرات الأدباء، للأصفهاني ١٠٣/١.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٣٠٦/١٦.

(٥) ينظر: مجمع الحكم والأمثال ٢٤١/٧.

وقال ابن عقيل - رحمه الله - : «قلّ أن يصحّ رأي مع فورة طبع، فوجب التوقف إلى حين الاعتدال»^(١).

العربة الفارغة أكثر ضجيجاً :

ينزع بعض الناس أثناء الحوار، وعند عدم الثقة بموقفه، وضعف حجته إلى رفع الصوت وإحداث الجلبة، والعمل على تدني لغة الحوار؛ ظناً منه أن ذلك سيسعفه، وما علم المسكين أن العربة الفارغة أكثر ضجيجاً وجلبّة من العربة الممتلئة، كما قال المفكر برنارد شو.

فليحرص المحاور العاقل على هدوء النفس عند الحوار؛ فإن ذلك من أسباب الإصابة وتقبل وجهة نظره من الطرف الآخر، وقد قال بعض الحكماء: لا يميل إلى الجلبة والليجاج إلا من عجز عن الغلبة بالهجاج.

وفي قولٍ بديعٍ للمأمون - رحمه الله - : «إن الصواب في الأسد لا الأشدّ».

وقال عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - لرجل كان يكثر الصياح والجلبة: اخفض الصوت، فلو نيل خير برفع الصوت لأدركه الحمير والكلاب^(٢).

وقال العالم الواعظ يحيى بن معاذ - رحمه الله - : «أحسن شيء: كلام رقيق، يستخرج من بحر عميق، على لسان رجل رقيق»^(٣).

(١) ينظر: الآداب الشرعية ٢٤٧/١.

(٢) ينظر في النقول السابقة: محاضرات الأدباء، للأصفهاني ١٠٣/١.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٣٠٦/١٦.

القاعدة الرابعة

قول المتعنت مردود

هذه قاعدة فقهية لطيفة بديعة، يقرر فيها الفقهاء أن تصرف الإنسان المتشدد المتعمد للعناد والمشقة والأذى والضرر لصاحبه غير مقبول، وعبروا عنها أيضاً بقولهم: لا يلتفت إلى قول المتعنت^(١).

وعليه فمن الممكن جداً استثمار هذه القاعدة في الحوار، الذي بطبيعته يتضمن تداولاً للحديث والنقاش بين طرفين، وقد يحصل تعنت وعناد وتصلب من قبل أحدهما، واستبداده بموقفه؛ مما يحمل الطرف الآخر على الرفض السلبي لما يراه من تصرف لا يتوافق مع حقه في إبداء رأيه، فلا بد من إعطاء الفرصة للطرف الآخر ليدلي بدلوه، وأن يأخذ نصيبه من الحوار، دون أن يستأثر أحدهما بالكلام، والبناء عليه، وتقرير النتائج، والوصول إليها، وإلا كان الحوار مجرد تلقين من جهة واحدة. ولا شك أن المتحدث البارع مستمع بارع أيضاً، كما قال بعض المفكرين عن الحوار: إن شأنه شأن رياضة التنس، فلا تكتمل شروطه ولا يتم الاستمتاع به إلا بوجود لاعب آخر يرد الكرة.

ولو تأملنا كلام المنصفين من أهل العلم حيال ضرورة تجنب التعنت في الحوار لوجدناه جميلاً بديعاً، ومن ذلك:

- قال الجويني - رحمه الله - : عليك ألا تفتح بالمناظرة من تعلمه متعنتاً؛ لأن كلام المتعنت ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله يورث المباهاة والضجر وحزن القلب، وتعدّي حدود الله سبحانه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢).

(١) ينظر في القاعدة: النافع الكبير، لأبي البركات اللكوي ص٢٢٢، موسوعة القواعد الفقهية، د. البورنو ٢٢٧/٨.

(٢) الكافية في الجدل، ص٥٢٢.

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ليس مما أمر الله به ورسوله، ولا مما يرتضيه عاقل، أن تقابل الحجج القوية بالمعاندة والمجدد، بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء»^(١)، وقال أيضاً: «المناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف»^(٢).
- وقال سراج الدين البلقيني - رحمه الله - : « لكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض»^(٣).

الحوار تبادل آراء:

إن الحوار البناء المثمر يتحقق من خلال إتاحة الفرصة لكلا المتحاورين في إبداء رأيه ووجهة نظره بكل رحابة صدر؛ فذلك مفتاح التفاهم والانسجام الذي يعمل على ضمان حسم كثير من نقاط النزاع والاختلاف في وجهات النظر.

والإيمان بمبدأ إتاحة الفرص المتساوية والكاملة في إبداء وجهات النظر يحقق الانسجام بين أطراف الحوار كافة، مهما بدا البون بينها شاسعاً؛ ذلك أنه ما لم يتم العمل على بناء أسس الحوار بناءً سليماً متوازناً، وتحصينه بسور القناعة من خلال استيعاب وجهات النظر المختلفة وتفهمها بحيادية وبلورتها؛ فإنه لن يلبث ذلك البناء أن يتصدع تحت تأثير مختلف الظروف والملابسات.

والذي يحصل في واقع الأمر أنه كثيراً ما ينزع أحد المتحاورين إلى الاستعثار بالحديث دون الآخر، خصوصاً في ظلّ عدم الثقة بموقفه وضعف حجته، لكن ليثق كل محاور أنه متى ما تولى دفتي الحوار وقام بالإيجاب والقبول فيه، فلا يصح بحال من الأحوال أن يخادع نفسه بأنه حينئذٍ يمارس حواراً

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٧/٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٩/٤.

(٣) محاسن الاصطلاح، ص ٢٤٠.

راقياً، بل هو في الحقيقة يعمل على فرض رأيه فحسب .

الحوار المأزوم:

من ماثور الحكمة ما ورد عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - أنه قال: « الحق أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف»^(١)، وهكذا للحوار رونقه وبهاؤه وإشراقه على المستوى النظري؛ فهو في نظر الجميع منهج قويم، وحل ناجع لحسم كثير من الخلافات ومعالجة المشكلات والخروج من الأزمات، وتحديد المواقف والرؤى المشتركة، بيد أن المشكلة دائماً ما تبرز في الجانب العملي والمستوى التنفيذي له، ابتداءً بتواصل الأطراف فيه وكيفية إدارته، وانتهاءً بثمراته ونتائجه. ولذلك يندesh كثيرون من سرعة تحول كثير من الحوارات الجميلة في مستواها النظري إلى أزمات طاحنة، والسبب في ذلك يعود إلى أنها كانت في أصلها ومنشئها حوارات هشة ضعيفة، بدت بثياب مزركشة براقه تأخذ بالألباب، إلا أنها في حقيقتها مهلهلة رقيقة، سرعان ما تتمزق وتتهتك، وحينها تتكشف مدى هشاشتها وترتفع الأفتنة المزيفة التي كانت تحجب حقائق الأشخاص المتحاوره، فيتحول الحوار إلى حلبة شقاق ونزاع وتصارع، يسعى كل طرف فيه إلى تحقيق انتصاره وحسم الأمور لصالحه بأي ثمن كان!

وإن من أبرز أسباب فشل الحوار وتلويث ساحاته ما يحصل من قبل بعض أطرافه من اتجاه نحو النزعات الأحادية والعقليات المتصلبة والنفسيات المستبده المتسلطة، وحينها لا يعجب المتحاوران من بروز أزمة شائكة بينهما تتمثل فيما يسمى بالحوار المأزوم، الذي يتجسد من خلال مجموعة من التصرفات المشينة التي تجلب معها كل أمر سلبي هادم له؛ سواء بطرح خيارات محددة، أو إلزام بآراء جاهزة، وقناعات محسومة، وتصورات نهائية، أو سلوك لأساليب التفافية، ومغالطات كلامية، وتعسفات إقصائية،

ولا شك أن هذه التصرفات متى ما هيمنت على أي حوار فإنها تفقده قيمته، وتصل به إلى طريق مسدود، وتحيله إلى مجرد نقاش وجدل عقيم، فيصبح أقرب إلى العبث وإضاعة الوقت منه إلى الحوار الفاعل الجاد.

فيروسات الحوار:

لا شك أن الإقناع دائماً ما يسبق الاقتناع، وإذا ما أردنا النظر في أعظم الوسائل التي تعمل على إزاحة الاقتناع وتدمير الحوار بين أي طرفين والخروج به عن مقصده النبيل، فسنلاحظ كثيراً من التصرفات التي تفضي بكل وضوح إلى ذلك:

- التظاهر بمعرفة ما سيقوله المحاور أو ما يفكر فيه قبل إجابته.
 - التمحور حول الذات، واستحضار خلافات سابقة معلقة لم تُحلّ.
 - العمل على إذكاء غياب منطق الوُدّ والمسامحة، والامتناع عن تقديم أي تنازلات ممكنة ومتاحة.
 - الحرص على استخدام لغات الجسد السلبية، وتحويل قسّمات الوجه الصارمة والعايسة إلى رسائل سلبية توحى بالتشكيك والتخويف وتكريس الهواجس، وحث الطرف الآخر على الحذر من مدّ أي جسور للتلاقي والتواصل.
 - بذل كل جهد ممكن لتعزيز فوقية المحاور، ودونية الطرف الآخر.
- ولقد حذر الإمام الغزالي - رحمه الله - من أمثال هذه الفيروسات، فقال: «اعلم وتحقق أن المناظرة الموضوعية لقصد الغلبة والإفحام وإظهار الفضل والشرف والتشدد عند الناس وقصد المباهاة والمماراة واستمالة وجوه الناس هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله، المحمودة عند عدو الله إبليس»^(١).

القاعدة الخامسة المكبر لا يكبر

هذه قاعدة فقهية لغوية، وإذا كان المصغر لا يصغر، فكذلك المكبر لا يمكن أن يكبر؛ لأنه بلغ غايته في الكبر، فيمتنع حينئذ تكبيره^(١). إن الخطأ سلوك بشري لا يسلم منه الجميع، ولا بد من تحجيمه ووضعه في موضعه الطبيعي، ومن ثم الوقوف تجاه صاحبه بحكمة وروية، فليس من المقبول أن نجعله أكبر من حجمه مهما كان كبيراً؛ ففي هذا بعدٌ وتجنُّ وظلم للطرف المخطئ، وتحميل لتصرفه فوق حجمه الطبيعي.

صاحب العدسة المكبرة:

إذا كانت بعض النفوس تميل أثناء الحوار إلى تتبع الأخطاء والزلات والفرح بها، ومن ثم تضخيمها وإشاعتها؛ فإن ذلك شأن مذموم لا يفعله المحاور العدل، كما جاء عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - أنه رأى ابنه حماداً يناظر في الكلام، فنهاه، فقال الابن: رأيتك تناظر في الكلام وتنهاني؟، فقال: كنا نناظر وكان على رؤوسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم!^(٢).

إن التوازن في الحوار مطلب رئيس، فلا يكن همّ المحاور مجرد تضخيم الأخطاء والزلات والهفوات وتهويلها وإعطائها حجماً أكبر من قدرها، ومحاولة تصفية الحسابات من خلالها، والعمل على تأويل الكلمات العابرة وتحميل التصرفات العفوية ما لا تحتتمل، ويكون حينئذ كحامل عدسة مكبرة يسلطها على كل قول أو تصرف من أجل اصطيد ما عله أن يعلق بها، وهذا ما أشار إلى حصوله الكاتب هاري شو حينما قال: «بما أننا آدميون فإن كلاً منا مستعد وباستمرار لكي يتجاهل أو يشوه أو يضحك في الحقائق والأدلة الثابتة»^(٣).

(١) ينظر في القاعدة: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ١٥٢.

(٢) ينظر: فتح القدير، للكمال بن الهمام ١/٣٥١.

(٣) كتاب ثلاثون طريقة لتحسين قدراتك، ص ٦٤.

لا تُكثر النقد:

متى ما حصل خطأً غير مقصود أثناء الحوار، فليحذر المحاور المنصف من كثرة النقد وتواصله، بحيث يشعر الطرف الآخر بتهدم كيان التواصل بينهما وعدم إمكانية التفاهم، وليحرص على جعل نقده دوماً نقداً بناءً، كنسمة باردة ونبع رقيق، يصل أكثر مما يقطع، ويبني أكثر مما يهدم، ويسعى إلى ملئمة الصف، ورأب الصدع، وفتح الصفحات الجديدة، وتشيد جسور المودة.

فكم هو فاشل ذلك الإنسان الذي لا عمل له سوى تضخيم الأخطاء وتصيدها، ومتى رأى المحاور أنه لا مفرّ من توجيه النقد، فليكن موجهاً أولاً وأخيراً إلى التصرف ذاته، وليحذر من نقد الذات والشخص، وما أجمل قول بعض الحكماء: إن كان لا بد من النقد، فليكن للأفكار بالتمحيص، لا للأشخاص بالتنقيص.

وكان الإمام الشعبي - رحمه الله - يقصد كثيراً من أصحاب التصيد والنقد الهدام حينما قال بكل أسى: «لو أصبت تسعاً وتسعين، وأخطأت واحدة، لأخذوا الواحدة وتركوا التسع والتسعين!!»^(١).

وفي مقابل الحرص على تصيد الأخطاء وتتبعها هناك فنّ يعرض عنه كثير من المتحاورين ولا يلقي له بالاً، ألا وهو فنّ التغافل والإغضاء، وكم هو جميل قول بعض الحكماء: من شدد نفر، ومن تراخى تألف، والشرف في التغافل^(٢)، وورد عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قيل له: إن العافية عشرة أجزاء، تسعة منها في التغافل، فقال: بل العافية عشرة أجزاء، كلها في التغافل^(٣).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٢٠٨/٤.

(٢) ينظر: أدب الدنيا والدين، للماوردي، ص ١٨٠.

(٣) ينظر: الاداب الشرعية، لابن مفلح ٢/١٧.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر إتمام هذا البحث، الذي يتعلق بجانب مهم من الحياة الإنسانية بجوانبها المتعددة وشعبها المختلفة.

وفي الختام أود التذكير ببعض الأمور:

- إنه من خلال النظر في ثنايا كلام العلماء عن القواعد الفقهية يمكن الوقوف على أثرها الواضح في ضبط الفروع والجزئيات المتعددة والمتناثرة تحت أصل واحد، وهذه خصيصة تكشفها طبيعة القواعد وماهيتها بوصفها قضايا وأحكاماً كلية تتناول فروعاً كثيرة متنوعة.
- تعمل هذه القواعد على تعزيز إدراك مقاصد الشريعة وكشفها عن المدارك الشرعية والحكم التشريعية، ولذلك يمكن النظر إليها بوصفها مواد ثرية وغنية تساعد على حل كثير من مشكلات الحوار داخل المجتمع، وتعمل على تجاوز العقبات التي تحول دون التفاهم والتلاقي.
- من خلال تفعيل هذه القواعد يمكن استلهاهم مقومات النجاح داخل المجتمعات، لتكون مواد خصبة تعين أفرادها وطبقاتها ليتمكنوا من خلال السير في ضوئها من معالجة كثير من المشكلات التي تواجههم نتيجة تسارع العصر وكثرة مستجداته.
- إمكانية اطلاع غير المتخصصين في علوم الشريعة عليها وفهمها وإدراكها؛ إذ هي حكم مناسبة تتلقاها العقول والفطر السليمة بالقبول، ومن خلالها يمكنهم الوقوف على مدى شمول الشريعة الإسلامية، والدلالة على صلاحية أحكامها للتطبيق والممارسة في أي زمان ومكان.

- إن هذه القواعد الفقهية في نحتها الرائع، وبنائها القويم، وصياغتها المحكمة عمل جليل وضخم من قبل فقهاء الأمة الإسلامية، تعمل على تنوير الفكر، وتقويم السلوك، وترشيد الاتجاه. وختاماً أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد، وما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني بذلت الجهد والطاقة في ذلك، والله تعالى الموفق والمستعان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

- آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد .
- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، عالم الكتب .
- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة - بيروت .
- أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن الماوردي، دار مكتبة الحياة، تاريخ النشر ١٩٨٦م .
- الإسلام وقضايا الحوار، د. محمود حمدي زقزوق، من مطبوعات وزارة الأوقاف بمصر، عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان، لشمس الدين ابن قيم الجوزية، مكتبة المعارف - الرياض .
- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس المطلبى القرشي المكي، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت .

- البداية والنهاية، لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي، دار الفكر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، دار الوفاء - مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لتقي الدين ابن تيمية الحراني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين الزيلعي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣ هـ.
- التذكرة الحمدونية، لأبي المعالي محمد بن الحسن البغدادي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧ هـ.
- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، لبدر الدين ابن جماعة الكناني، مكتبة ابن عباس - مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، مطبعة فضالة - المغرب، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- التقريب والإرشاد الصغير، للقاضي أبي بكر الباقلاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- التلخيص في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري الهروي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١م.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن العسكري، دار الفكر - بيروت.
- الحوار الذات والآخر، عبدالستار إبراهيم، ضمن سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الرابعة، عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى الكناني، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- دفع إبهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن محمد الزرقا، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- شرح ديوان المتنبّي، لأبي البقاء العكبري البغدادي، دار المعرفة - بيروت.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الحنبلي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، لشهاب الدين القرافي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، طبعة عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- علم الجدل في علم الجدل، لنجم الدين الطوفي، مطبعة كتابكم - الأردن.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، عام ١٣٨٩هـ.
- فتح القدير، لكامل الدين السيواسي ابن الهمام، دار الفكر.
- الفقيه والمتفقه، لأبي بكر الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- فنون الحوار والإقناع، محمد ديماس، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الكتاب: الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف ببلشرز - كراتشي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧ - ١٩٨٦م.
- القواعد الفقهية، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، د. علي الندوي، مطبعة المدني - مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الكافية في الجدل، لإمام الحرمين الجويني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت.

- المسبوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة - بيروت، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- محاسن الاصطلاح، لسراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، دار المعارف.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ.
- معالم التنزيل، لأبي محمد البغوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المغالطات المنطقية، عادل مصطفى، طبع المجلس الأعلى للثقافة - مصر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م.
- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٠هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبو الخير السخاوي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مناهج الجدل في القرآن الكريم، د. زاهر بن عواض الألمعي، مطابع الفرزدق - الرياض.
- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، دار المعرفة - بيروت.

- موسوعة القواعد الفقهية، د. محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
 - النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي الحنفي، دار الكتب - مصر.
 - النكت والعيون - تفسير الماوردي، دار الكتب العلمية - بيروت.
 - نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين البكري النويري، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- كتب مترجمة ومجلات :**
- ابدأ بالأهم ولو كان صعباً، برايان تريسي، مكتبة العبيكان.
 - التعامل مع من لا تطيقهم، ريك برينكمان وريك كيرشنير، المؤمن للتوزيع.
 - ثلاثون طريقة لتحسين قدراتك، هاري شو، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة.
 - مجلة عالم الإبداع - الكويت، العدد ١٠٤، عام ٢٠١٢م.

قواعد النشر في السلسلة

- ١ . أن يكون الكتاب معنياً بإشاعة ثقافة الحوار، محققاً لأهداف المركز وتطلعاته .
- ٢ . أن يتسم بالجدة والأصالة .
- ٣ . أن يتبع المؤلف أسس المناهج العلمية توثيقاً وصياغة .
- ٤ . تخضع جميع البحوث المقدمة لهيئة تحرير السلسلة للتدقيق والمراجعة .
- ٥ . ألا يكون قد سبق نشره في مكان آخر .
- ٦ . أن يكون الكتاب ذا صلة بالواقع والأحداث المعاصرة .
- ٧ . يتراوح الكتاب من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ كلمة .
- ٨ . يقدم المؤلف ثلاث نسخ مطبوعة من كتابه ونسخة إلكترونية على قرص (CD)، وملخص وجيز في حدود ثلاث صفحات .
- ٩ . إرفاق سيرة ذاتية للمؤلف .
- ١٠ . يتم إحالة البحث إلى فاحصين لإجازة البحث قبل نشره .
- ١١ . يمنح المؤلف مكافأة مالية ، إذا أجاز للنشر مع (١٠٠) نسخة من كتابه .
- ١٢ . المكاتبات توجه إلى أمين هيئة تحرير سلسلة رسائل في الحوار،
عبر البريد الإلكتروني : (rs@kacnd.org)
فاكس : ٢٦٦٥٧٧٨ ١١ ٩٦٦ + هاتف : ٢٦٦٥٧٧٧ ١١ ٩٦٦ +
ص.ب : ٨٩٨٦٦ ، الرياض : ١١٦٩٢





مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

ص.ب. 89866 الرياض 11692
المملكة العربية السعودية
P.O. Box 89866 Riyadh 11692,
Kingdom of Saudi Arabia



+966 11 2665777



+966 11 2665778



info@kacnd.org



www.kacnd.org